

سوريا ١٩٤٨ - ١٩٧٠ ... أبرز الأحداث والمحطات والأشخاص

تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

آب/ أغسطس ٢٠١٧



المحتوى

٣	مقدمة.....
٤	الأثر الفرنسي.....
٥	الخريطة الحزبية في سوريا بعد الاستقلال.....
٧	وزارات ما بعد الاستقلال.....
١٠	مرحلة الانقلابات العسكرية.....
١١	الانقلاب الأول.. حسني الزعيم.....
١٦	الانقلاب الثاني.. العقيد سامي الحناوي.....
١٩	الانقلاب الثالث.. العقيد أديب الشيشكلي.....
٢٢	الانقلاب الرابع والثاني للزعيم أديب الشيشكلي.....
٢٥	الانقلاب الخامس ٢٥ شباط ١٩٥٤.....
٢٧	الانتخابات النيابية ١٩٥٤.....
٢٩	اغتيال عدنان المالكي.....
٣٠	مؤتمر باندونغ.....
٣٠	التقارب مع مصر.....
٣١	العدوان الثلاثي على مصر.....
٣٢	الوحدة مع مصر.....
٣٥	عودة الانقلابات.....
٣٥	الانقلاب السادس الانفصال ٢٨ أيلول ١٩٦١.....
٣٧	أسباب انهيار الوحدة.....
٣٨	عهد ما بعد الانفصال ومجلس الأمن القومي.....
٤٠	الانقلاب السابع ٢٨ آذار ١٩٦٢.....
٤٢	الانقلاب الثامن ٨ آذار ١٩٦٣.....
٦٥	انقلاب ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠.....
٦٧	الخاتمة.....

مقدمة

عرفت سوريا بعد استقلالها عن الفرنسيين مشهداً سياسياً واجتماعياً وثقافياً على درجة لا يستهان بها من الغنى، فشهدت البلاد مناخاً سياسياً ديمقراطياً تُمظهر في حياة حزبية نشطة، وانتخابات نيابية، وما تبع ذلك من ثقافة تشكيل الوزارات وإعفاءها. إلا أن هذا المشهد ما لبث أن أخذ في الانحسار مع دخول البلاد في طور الانقلابات العسكرية وتحكم الجيش التدريجي بالسلطة، وإن تخلل ذلك فترات من الحياة الديمقراطية النسبية انتهت عملياً بالوحدة مع مصر، التي أتاح الانفصال عنها الفرصة للملائمة للعسكريين للعودة إلى سياسة الانقلابات التي كان أبرزها أثراً وامتداداً زمنياً انقلاب ٨ آذار/مارس، على يد ضباط ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي القلب منهم اللجنة العسكرية، والذي مهد لسوريا التي نعيشها اليوم.

لذا تحاول هذه الدراسة المكثفة تسليط الضوء على أبرز مفاصل وأشخاص تلك المراحل، وكيف تمكنت بعض الجهات والكيانات المحلية، بمساعدة خارجية مباشرة وغير مباشرة، من تقديم سوريا كمرتكز أساسي في خريطة إقليمية عامة رسمها النظام العالمي الخارج من رحم الحرب العالمية الثانية.

الأثر الفرنسي

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى برزت رغبة أمريكية في الحصول على قسم من تركة مناطق النفوذ، ولا سيما في المنطقة العربية. بدأت الأيادي الأمريكية بالوصول إلى بلاد الشام عبر لجنة كينغ كرين،^١ التي أصدرت تقريراً في شهر آب/أغسطس ١٩١٩، ومما جاء فيه أن العداء للصهيونية لا يقتصر على فلسطين بل يشمل المنطقة كلها، ومن توصيات التقرير ضم فلسطين إلى دولة سوريا المتحدة.^٢

رفضت توصيات اللجنة من فرنسا وبريطانيا وحتى الرئيس ويلسون الذي أرسلها وصاحب مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها أهمل تقرير اللجنة ما يكشف أن نوايا واشنطن هي غير ما أعلنته.

بعدها دخلت سوريا تحت الاحتلال الفرنسي وخرجت منه في ١٧/٤/١٩٤٦، ليخطب شكري القوتلي في اليوم التالي قائلاً: "بني وطني هذا يوم تشرق فيه شمس الحرية الساطعة على وطنكم فلا يخفق فيه إلا علمكم، هذا يوم النصر العظيم والفتح المبين".^٣

استقلت سوريا إذن، لكن -وكل شياطين الأرض ستترقد خلف لكن هذه لكثرة تفاصيل المرحلة التي واكبت استقلال سوريا وبعدها- أتى الاستقلال غير تام ومشوهاً بالضرورة، وهذا ما ستؤكد الأحداث التي سنوردها تباعاً.

كانت المهمة الكبرى التي واجهت القادة الوطنيين في سوريا بعد الاستقلال هي إدماج الأقليات المشتتة في أنحاء البلاد، كالأكراد والشركس والأرمن، والعليويين والدروز كأقليتين لهما مناطق تركيز جغرافي. لكن لم يكن في سوريا قيادة قادرة على ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية، وكان الوقت يبدو متأخراً على استئصال أو التخفيف من حدة ما زرعه الفرنسيون في سوريا، والذي سيصبح لاحقاً أساساً متيناً لمشاكل محلية وإقليمية أثارت التوتر وأحياناً الدماء.^٤

^١ لجنة كينغ - كرين هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩؛ للوقوف على آراء أبناء سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن في مستقبل بلادهم. وقد اختار ولسون لرئاسة هذه اللجنة هنري كينغ رئيس كلية أوبرلين بولاية أوهايو، وتشارلز كرين وهو رجل أعمال بارز من شيكاغو.

^٢ موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، مصر، ١٩٩٩، ٢٦٣٤\٦.

^٣ في ذكرى الاستقلال السوريون يستعدون للجلاء الثاني: رغداء زيدان، السورية نت، ٢٠١٦\٤\١٧، الرابط:

<https://goo.gl/5rP4J6>

^٤ مئة عام على الحرب العالمية الأولى: نجاتي ألكان، معهد غوته مجلة فكر وفن، تشرين الثاني ٢٠١٣، الرابط: <https://goo.gl/b9qNtq>

يدعم هذا الرأي ما يقوله الدكتور رضوان زيادة عن فترة ما بعد الاستقلال، حيث يشير إلى أن مفهوم الدولة حينها في مدارك المثقفين السوريين لم يكن سوى فهم وظيفي بوصفها أداة لتحقيق الغايات الأيديولوجية، لقد غاب مفهوم الدولة بمعناها المؤسساتي العميق لحساب مفهوم الدولة. الأداة، التي ستختصر فيما بعد إلى الدولة. الجهاز.^٥

يتحمل الفرنسيون بشكل مباشر مسؤولية الولادة المشوهة لاستقلال سوريا، ولعل من أكثر السنن الفرنسية أهمية وإيلاً قبل جلائهم، والتي ستؤسس لما حدث بعد ذلك؛ هي قيام باريس بزيادة نسبة الأقليات في الجيش، واتباعها سياسة المحاصصة الطائفية بين الضباط.

الخريطة الحزبية في سوريا بعد الاستقلال

يمكن تقسيم القوى والأحزاب السياسية عقب الحرب العالمية الثانية إلى خمسة تيارات:^٦

أولاً: التيار التقليدي الوطني: ويتمثل بالكتلة الوطنية، وهي التجمع الذي قاد النضال ضد الاستعمار الفرنسي وحقق الجلاء، بقيادة شكري القوتلي أول رئيس للجمهورية في العهد الوطني ثم انقسمت الكتلة إلى حزبين:

أ- الحزب الوطني: وأبرز قاداته سعد الله الجابري وجميل مردم بك وصبري العسلي وعبد الرحمن الكيلاني ومعل الحزب في دمشق وزعيمه شكري القوتلي.

ب- حزب الشعب: وأبرز قاداته ناظم القدسي ورشدي الكيخيا ومعروف الدواليبي وهاني السباعي وعلي بوظو ومعل الحزب مدينة حلب وإلى حد ما مدينة حمص، والأب الروحي له هاشم الأتاسي.

ثانياً: التيار القومي العربي الوحدوي المتمثل بما يلي:

^٥ مثقف الأحزاب السورية من الوطنية إلى الإيديولوجيا: رضوان زيادة، صحيفة المستقبل، ٢٢\٥\٢٠٠٥، الرابط: <https://goo.gl/iUxryp>

^٦ أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦: غسان حداد، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م، ص ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.

أ - البعث العربي: ظهر مع مطلع الأربعينات تحت اسم حركة الإحياء العربي، ثم استبدل اسمه عام ١٩٤٣ م إلى حركة البعث العربي. وعقد مؤتمره التأسيسي في أوائل نيسان/أبريل ١٩٤٧ م، وانتخبت أول قيادة له وضمت ميشيل عفلق عميداً للحزب، وصالح البيطار أميناً عاماً، وجلال السيد والدكتور وهيب الغانم.

ب - العربي الاشتراكي: تأسس في البداية في مدينة حماة تحت اسم حزب الشباب، ثم غير اسمه ليصبح الحزب العربي الاشتراكي، بزعامة نائب حماة أكرم الحوراني. وانتشر إلى مدن أخرى.

ونظراً للتقارب الفكري بينه وبين البعث العربي تم الاتفاق على أن يندمج مع حزب البعث العربي في حزب واحد اعتباراً من ١٣/١١/١٩٥٢ ليصبح اسم الحزب الجديد حزب البعث العربي الاشتراكي.

ثالثاً: التيار الإسلامي: ويتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، وهي جزء من حركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في آذار/مارس ١٩٢٨ وقد ظهرت النواة الأولى للجماعة في سوريا ولبنان عام ١٩٣٦، ثم انتشرت مراكزها في المحافظات السورية ثم توحدت في ظل قيادة واحدة عام ١٩٤٥ باسم جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ولبنان، واختير الشيخ مصطفى السباعي أول قائد للجماعة باسم المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا ولبنان.

رابعاً: التيار الماركسي: ويتمثل بالدرجة الأولى بالحزب الشيوعي، إضافة إلى بعض التنظيمات الماركسية الصغيرة.

انعقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٥ أما المؤتمر الثاني الذي سمي بالمؤتمر الوطني فقد انعقد في أواخر ١٩٤٣ ومطلع ١٩٤٤ وأصبح خالد بكداش رئيساً للحزب الشيوعي السوري، وفرج الله الحلو رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني.

خامساً: التيار الإقليمي (القطري): ويتمثل بالحزب السوري القومي وتتلخص مبادئه بأن سوريا للسوريين، والسوريون أمة تامة كما اعتبر الحزب حدود سوريا هي الحدود الطبيعية لبلاد الشام ثم أضاف إليها لاحقاً بلاد الرافدين وقبرص.

انتعشت هذه الأحزاب اعتباراً من صيف ١٩٤٣ مع انتخابات أول مجلس نيابي ديموقراطي، وانتخاب الرئيس شكري القوتلي أول رئيس للجمهورية واستمر ازدهارها في فترة الحكم الوطني التي امتدت من الجلاء حتى الانقلاب العسكري الأول في ٣٠/٣/١٩٤٩.

وزارات ما بعد الاستقلال

وفق التقاليد الدستورية استقالت الحكومة القائمة يوم الجلاء، وأجرى رئيس الجمهورية مشاوراته، وكلف سعد الله الجابري بتشكيل الحكومة الأولى بعد الجلاء، وتلتها حكومات أخر وفق التسلسل التالي:^٧

الوزارة الأولى:

صدر مرسوم تشكيل حكومة سعد الله الجابري في ٢٧\٤\١٩٤٦ وتضم الأسماء الآتية:

١ سعد الله الجابري رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢ خالد العظم وزيراً للعدل ووزيراً للاقتصاد الوطني.

٣ نبيه العظمة وزيراً للدفاع.

٤ صبري العسلي وزيراً للداخلية.

٥ أحمد الشرباتي وزيراً للمعارف.

٦ ميخائيل إيلان وزيراً للأشغال العامة.

٧ إدمون حمصي وزيراً للمالية.

بدأ في عهد هذه الحكومة النشاط السياسي والحزبي، وشرعت بإعادة تنظيم هيكل الدولة، وأصدرت قانوناً جديداً للعمل، لكنها لم تستمر سوى بضعة أشهر بسبب الظروف الصحية لرئيسها الجابري، فاستقالت في ٢٨/١٢/١٩٤٦.

الوزارة الثانية:

حكومة جميل مردم بك تشكلت في ٢٨/١٢/١٩٤٦ وضمت:

١ جميل مردم بك رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والصحة.

^٧ المصدر السابق: ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

٢ سعيد الغزي وزيراً للمالية.

٣ أحمد الشرباتي وزيراً للدفاع.

٤ حكمت الحكيم وزيراً للاقتصاد الوطني.

٥ عادل أرسلان وزيراً للمعارف.

٦ عدنان الأتاسي وزيراً للعدل والأشغال العامة.

٧ نعيم أنطاكي وزيراً للخارجية.

في عهد هذه الحكومة عدل قانون الانتخاب ليصبح انتخاب النواب مباشرة على درجة واحدة، بعد أن كان على درجتين. وأجريت الانتخابات وفق القانون الجديد في ١٩٤٧/٧/٧ م.

تم انتخاب المجلس النيابي الثاني في العهد الوطني، فقام بتعديل الدستور ليسمح بإعادة انتخاب شكري القوتلي لولاية ثانية.

في ١٩٤٧\١٠\٦ استقال جميل مردم بك وكلف بإعادة تشكيل الحكومة.

الوزارة الثالثة:

حكومة جميل مردم بك الثانية كلفت في ١٩٤٧\١٠\٦ وضمت:

١ جميل مردم بك رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢ سعيد الغزي وزيراً للاقتصاد الوطني.

٣ أحمد الشرباتي وزيراً للدفاع الوطني.

٤ محسن البرازي وزيراً للداخلية والصحة.

٥ أحمد الرفاعي وزيراً للعدل والأشغال العامة.

٦ وهي الحريري وزيراً للمالية.

٧ منير العجلاني وزيراً للمعارف.

في عهد هذه الحكومة أعيد انتخاب القوتلي ثانية، وفي عهدها وقعت نكبة فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

الوزارة الرابعة:

حكومة جميل مردم بك الثالثة تشكلت في ٢٢/٨/١٩٤٨ وضمت:

١ جميل مردم بك رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

٢ لطفي الحفار نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدولة.

٣ سعيد الغزي وزيراً للعدل ووزيراً للمالية.

٤ محسن البرازي وزيراً للخارجية.

٥ محمد العايش وزيراً للدولة وللزراعة، وبعدها وزيراً للاقتصاد الوطني.

٦ صبري العسلي وزيراً للداخلية.

٧ ميخائيل إليان وزيراً للاقتصاد الوطني.

٨ عادل أرسلان وزيراً للصحة ووزيراً للشؤون الاجتماعية.

٩ أحمد الرفاعي وزيراً للأشغال العامة.

١٠ وهي الحريري وزيراً للمالية.

١١ منير العجلاني وزيراً للمعارف.

عايشت هذه الحكومة مسألة نكبة فلسطين، وما تبعها من اضطرابات ومظاهرات عارمة انتهت باستقلالها.

الوزارة الخامسة:

كلف خالد العظم بتشكيلها في ١٨/١٢/١٩٤٨ وضمت:

١ خالد العظم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع.

٢ محسن البرازي وزيراً للمعارف.

٣ محمد العايش وزيراً للزراعة.

٤ أحمد الرفاعي وزيراً للعدل والصحة والشؤون الاجتماعية.

٥ حنين صحنوي وزيراً للاقتصاد الوطني.

٦ حسن جبارة وزيراً للمالية.

٧ عادل العظمة وزيراً للداخلية.

٨ مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة.

كان على الوزارة أن تتعامل مع التالي:

أ- تصديق اتفاقية مرور النفط عبر سوريا "التابلاين" وتقديمها للمجلس النيابي.

ب- تصديق اتفاقية النقد السوري المعقودة مع فرنسا.

ج- الموقف على الجبهة الفلسطينية والكيان الجديد في فلسطين.

د- تأمين الموارد المالية لتسديد ثمن الأسلحة المشتراة من فرنسا.

هناك تكرار لأكثر الأسماء في هذه الوزارات التي استمرت في عهدها المظاهرات والإضرابات وخاصة في عهد الحكومة الخامسة الأمر الذي دعاها إلى فرض الأحكام العرفية والاستعانة بالجيش لفرض النظام ما يعني بشكل أو بآخر أن زمان الانقلابات العسكرية بات وشيكاً جداً.

مرحلة الانقلابات العسكرية

كان لهزيمة الأنظمة العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨ تأثير جارف على العرب من محيطهم إلى خليجهم، فشعر العرب ومن ضمنهم السوريون بالمهانة، وفي القلب من السوريين كان شعور المؤسسة العسكرية

بالذل كبيراً، ممّا دفعهم إلى التفكير في طريقة للتخلص من "عار" الهزيمة، بالتخلص من السياسيين الذين حملوهم الجزء الأكبر من المسؤولية، ويضاف إلى هذا ارتباط بعض كبار الضباط حينها بدول عالمية وانصياعهم لرغباتها، ورغباتهم هم كذلك في السيطرة والتحكم، كل هذا المزيج من الدوافع أدى في النهاية لاستيلاء الجيش على السلطة.

الانقلاب الأول.. حسني الزعيم

يعتبر انقلاب حسني الزعيم الأول في التاريخ العربي المعاصر، بعد انقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦ وهو الأول بعد الحرب العالمية الثانية.

في صباح ١٩٤٩/٣/٣٠ استيقظت دمشق لتجد نفسها تحت الأحكام العرفية بقيادة حسني الزعيم، القائد العام للقوات المسلحة.

انتشرت المدرعات والمفارز العسكرية في كل شوارع المدينة، واعتُقل رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم، وعدد من رجال الحكومة ووضع الزعيم نهاية للحكم الديموقراطي النيابي الذي استمر منذ بداية الاستقلال.

تم حشد القوات التي أعدها الزعيم في نقطتين هما: قطنا والقنيطرة، إذ خصصت القوات في قطنا لتنفيذ الانقلاب، في حين كانت التي في القنيطرة احتياطاً تحسباً لكل طارئ، ولم تستخدم هذه القوات نظراً لعدم حدوث ما يدعوها إلى ذلك.

فلم تتصد للانقلاب أي قوى عسكرية، وتم التنفيذ خلال ساعتين فقط، دون أن تطلق رصاصة واحدة أو تسيل قطرة دم واحدة.

كان لأكرم الحوراني دور هام في التخطيط للانقلاب بحكم صلاته وصداقاته مع عدد من الضباط لذا فقد حضر منذ اللحظة الأولى مع زعيم الانقلاب، وقام شخصياً بإعداد البيانات للإذاعة، وقرأ البيان الأول بنفسه^٨

^٨المصدر السابق: ص ٣٢، ٣٣.

التقى حسني الزعيم برئيس مجلس النواب حينها فارس الخوري، الذي قال له إن عمله هذا غير شرعي، ولكن يمكن إضفاء الشرعية على الحكم بطريقة ما.

بعد ذلك زار الخوري الرئيس القوتلي المعتقل في المستشفى العسكري في ضاحية المزة، وحاول إقناعه بالاستقالة لكن القوتلي رفض بإصرار، فعهد الزعيم إلى حل مجلس النواب والأحزاب السياسية، وشكل مجلس وزراء مؤقتاً، وعين ضباطاً من الجيش مستشارين إلى جانب المحافظين المدنيين لمتابعة أعمالهم.

في ١٩٤٩/٤/٦ وافق القوتلي على الاستقالة من رئاسة الجمهورية، وفي اليوم التالي أعلن العظم استقالته من رئاسة الحكومة، فأعقب ذلك انتقالهما من المستشفى إلى داريهما.

حصل الزعيم على تأييد حزب البعث العربي والحزب الوطني وحزب الشعب، ثم بدأ مشاوراته لتشكيل حكومة مدنية يتولى رئاستها بنفسه وأنجز تشكيلها في ١٨ نيسان محتفظاً لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية وضمت الحكومة كلاً من:^٩

١ عادل أرسلان نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية.

٢ خليل مردم بك وزيراً للمعارف والصحة.

٣ حسن جبارة وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني.

٤ فتح الله صقال وزيراً للأشغال.

٥ نوري الإيبش وزيراً للزراعة.

أقرت الحكومة عدداً من الاتفاقيات منها اتفاقية التابلاين التي تسمح بمرور النفط من السعودية إلى البحر المتوسط عبر سوريا، واتفاقية النقد مع فرنسا، وطورت الجيش السوري تنظيمياً وتسليحاً بالتعاون مع فرنسا، كما طورت مؤسسات التربية والتعليم العالي وتحديث^{١٠} الجامعة السورية، بعد أن عينت الدكتور قسطنطين زريق رئيساً للجامعة.

^٩ المصدر السابق: ص ٣٥.

^{١٠} المصدر السابق: ص ٣٦.

في ١٩٤٩/٦/٤ تقرر إجراء استفتاء لانتخاب رئيس للجمهورية وتخويله إصدار دستور جديد، وجرى الاستفتاء في الخامس والعشرين من حزيران وانتخب الزعيم رئيساً للجمهورية، وُرِّفَع إلى رتبة مشير وخوّل بإصدار دستور جديد.

كُلف رئيس الجمهورية المشير حسني الزعيم الدكتور محسن البرازي بتشكيل حكومة جديدة في ١٩٤٩/٦/٢٦ وضمت الأسماء التالية:

١ الدكتور محسن البرازي رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية.

٢ مصطفى الشهابي وزيراً للعدل.

٣ خليل مردم بك وزيراً للمعارف والصحة.

٤ حسن جبارة وزيراً للاقتصاد الوطني والمالية.

٥ نوري الإيبش وزيراً للزراعة.

٦ فتح الله الصقال وزيراً للأشغال العامة.

٧ اللواء عبد الله عطفة وزيراً للدفاع.

أدى عدم التزام الزعيم بإعادة الحياة الديمقراطية إلى انتقال الأحزاب الثلاثة البارزة في تلك الفترة: البعث العربي والوطني والشعب لصفوف المعارضة، كما ظهر بوضوح انحيازه إلى فرنسا والولايات المتحدة الأميركية، وعلى الصعيد العربي إلى محور القاهرة – الرياض، وبدأ رصيده على الصعيدين المدني والعسكري بالتراجع؛ ممّا سهل قيام العقيد سامي الحناوي بالانقلاب العسكري الثاني.

لم يبق الزعيم في السلطة سوى ١٣٧ يوماً، وكان أول إجراء للانقلاب العسكري الثاني اعتقال الزعيم والبرازي، ونقلهما إلى حي المزة حيث تمّ تنفيذ حكم الإعدام بهما.

خفايا انقلاب الزعيم

بعد مرور ثلاثين سنة على انقلاب الزعيم سمحت وزارة الخارجية البريطانية للمرة الأولى بكشف النقاب عن ورائق هذا الانقلاب، ونشرت مجلة الوطن العربي حينها أهم المعلومات الواردة في هذه البرقيات وعلقت عليها بالقول:

- ثمة محاولات غير مباشرة للقول إن انقلاب حسني الزعيم دبره الإنجليز، مع أن معلومات أخرى نشرت في أميركا، ومن بينها كتاب "لعبة الأمم" لمايلز كوبلاند، تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت ضالعة في الانقلاب.

- لقد كان الهاجس الأكبر لبريطانيا في تحركاتها كلها، قبل الانقلاب وفي أثناءه، تدعيم خطتها التي كانت معروفة في تلك الأيام باسم الهلال الخصيب.^{١١}

البرقية الأولى:

لم يلق الانقلاب حتى الآن تأييداً من الشخصيات السياسية باستثناء الأمير عادل أرسلان، ومن المستبعد أن يستقيل الرئيس القوتلي لأنه شخص عنيد، ولقد أجرى الرئيس اتصالات مع رئيس مجلس النواب فارس الخوري. وفي خلال الغداء اليوم قال الأمير عادل أرسلان لونداس ونداس، هو أحد رجال المخابرات البريطانية، إن الزعيم كلفه تشكيل حكومة إلا أنه لا يستطيع ذلك من دون استشارة فارس الخوري.^{١٢}

البرقية الثانية:

ذكر السفير الأميركي في دمشق أن الزعيم سيحاول تصفية شكري القوتلي، ويجب أخذ إجراء مبكر لإجبار رئيس الأركان السوري على عدم القيام بتلك الجريمة السياسية واللاإنسانية.

وقد أبرقت وزارة الخارجية الأميركية إلى سفارتها في دمشق، وطلبت إليها إبلاغ الزعيم أن مثل هذا العمل سيؤدي إلى نتائج وخيمة.^{١٣}

^{١١} المصدر السابق: ص ٣٨.

^{١٢} المصدر السابق: ص ٣٩.

^{١٣} المصدر السابق: ص ٤١.

البرقية الثالثة:

تستعد الحكومة الفرنسية للاعتراف المبكر بالنظام السوري الجديد، ولكنها تفضل أن يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومتين الأميركية والبريطانية والحكومات العربية كانت تنتظر موقف الغرب من الانقلاب. بالنسبة لمصر فقد ترددت طويلاً في الاعتراف بالنظام السوري الجديد؛ لأنها كانت على علاقات جيدة مع حكومة شكري القوتلي أمّا الملك عبد العزيز آل سعود فقد كان رأيه في الانقلاب السوري أنه كارثة على العرب لأنه قد يقود إلى سفك الدماء ويعرض استقلال سوريا للخطر^{١٤}

البرقية الرابعة:

قابل سامي كباره السيد ونداس وأبلغه أنه إذا لم تحصل حكومة حسني الزعيم على مساعدة فورية فإن النظام الجديد سينهار نتيجة اضطراب مالي واقتصادي^{١٥}

البرقية الخامسة:

تساءل الزعيم عمّا إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتزويد الجيش السوري بالمعدات المهمة وبعض الخبراء فقال له كميل شمعون إنه عندما توقع معاهدة الهدنة بين إسرائيل وشرقي الأردن فإن الدول التي فرضت الحظر على تصدير الأسلحة إلى المنطقة سترفع الحظر^{١٦}

البرقية السادسة:

الملحق العسكري البريطاني في دمشق يرسل إلى الميجور كريس رسالة أكد فيها أن الفرق العسكرية التي استولت على المناطق الحساسة في دمشق معظمها من الأقليات مثل الشراكسة والعلويين الذين يمكن الاعتماد عليهم سياسياً^{١٧}

^{١٤} المصدر السابق: ص ٤١.

^{١٥} المصدر السابق: ص 44.

^{١٦} المصدر السابق: ص ٤٦.

^{١٧} المصدر السابق: ص ٤٨.

البرقية السابعة:

يوستون بوزوال يقول: لقد طلب رياض الصلح مقابلتي، لكنني أرسلت إليه السيد إيفانز الذي قال إن الصلح أبلغه أن الزعيم مجنون ويجب على بريطانيا أن تضع حداً له قبل فوات الأوان.^{١٨}

البرقيات التي عرضتها مجلة الوطن العربي أكثر من هذا لكنني اخترت أهمها وفق رأيي؛ لأنها تكشف بوضوح عن تدخل فرنسي بريطاني كبير في أمر الزعيم، الذي كان مستعداً للهدنة حتى مع إسرائيل لتثبيت أركان نظامه. أما بالنسبة للترتيب فهو مما ارتأيته من أجل سهولة العرض.

بناء عليه سعى حسني الزعيم لإرضاء الغرب؛ ولذلك خطط لوضع ألفي شيوعي في السجن في معسكر تدمر، كما سمح لرجل المخابرات البريطاني الكولونيل فوكس بزيارة شكري القوتلي في سجنه ليطمئن عليه، وليرى أنه يتمتع بصحة جيدة.

إنما في المحصلة فردية المشير حسني الزعيم في إدارة الدولة وعدم امتلاكه تجربة سياسية وافتقاره إلى قاعدة شعبية يستند عليها نتيجة فشله في تحقيق أغلب وعوده ما أدى إلى ظهور أعداء له من مختلف شرائح المجتمع بما فيهم العسكريين الذين أقدم على تسريح بعضهم وأبعد البعض الآخر كل ماسبق تسبب في تهديد الأجواء لانقلاب سامي الحناوي.

الانقلاب الثاني.. العقيد سامي الحناوي

أفاقت دمشق في الساعة الثالثة من فجر ١٤/٨/١٩٤٩ على انقلاب قاده العقيد سامي الحناوي ليكون الثاني في تاريخ سوريا المعاصر. قام الحناوي باتصالات توجت باجتماع سري في معسكرات قطنا، تقرر فيه أن يقوم اللواء الأول بقيادة العقيد الحناوي بالانقلاب بالتعاون مع بعض الوحدات المساندة، ووضعت خطة لاعتقال كل من رئيس الجمهورية المشير حسني الزعيم ورئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي، ومدير الشرطة العسكرية المقدم إبراهيم الحسيني، والسيطرة على مبنى الأركان العامة للجيش كما شكل قائد الانقلاب مجلساً حربياً أعلى من الضباط الذين اشتركوا معه، وقد تألف هذا المجلس من:^{١٩}

١ العقيد سامي الحناوي: قائد اللواء الأول.

^{١٨} المصدر السابق: ص ٥٠.

^{١٩} المصدر السابق: ص ٥٤.

٢ العقيد بهيج كلاس: المستشار في وزارة الدفاع.

٣ العقيد علم الدين قواس: رئيس أركان اللواء الأول.

٤ المقدم أمين أبو عساف: قائد كتيبة مدرعات.

٥ النقيب عصام مريود: ضابط في سلاح الطيران.

٦ النقيب محمود الرفاعي: معاون مدير الاستخبارات العسكرية.

٧ النقيب حسن الحكيم: قائد قوة مدفعية.

٨ النقيب محمد معروف: قائد الشرطة العسكرية.

٩ النقيب محمود دياب: رئيس الشعبة الثالثة في الأركان العامة.

١٠ النقيب خالد جادا: مرافق رئيس الجمهورية.

تحركت الوحدات من معسكرات قطنا، ونفذت الواجبات المكلفة بها وفق الخطة الموضوعة، ونقل المعتقلون إلى مبنى الأركان العامة وهم بملابس النوم، بعدها جرى نقل الزعيم والبرازي بمدرعة خاصة إلى سهل المزرة على طريق المطار حيث أُعدموا.

اللافت وربما المضحك هو ما سيصرح به العقيد الحناوي من أن الانقلاب الجديد كان تصحيحاً للانقلاب الأول وبدأ العقيد الحناوي بلاغه العسكري الأول بالعبارة الشهيرة "لقد قام جيشكم بالاسل"^{٢٠}.

على الصعيد العربي كان موقف الحكومة العراقية واضحاً منذ البداية؛ فقد اعترفت بالنظام الجديد وهنأت قائد الانقلاب، وأخذت تطرح شعار الاتحاد والوحدة مع سوريا منذ الأيام الأولى أما الحكومة المصرية فقد عبرت عن قلقها لما جرى في سوريا، وأعلنت الحداد ثلاثة أيام لمقتل المشير حسني الزعيم وهاجمت الصحافة ووسائل الإعلام المصرية الانقلاب الجديد.

^{٢٠} المصدر السابق: ص ٥٥.

على الصعيد الدولي عبرت بريطانيا عن ارتياحها ونوهت بأن الانقلاب أسفر عن حكومة قوية يسندها الشعب وتوازرها الهيئات الوطنية لإعادة سوريا إلى الديمقراطية وهذا موقف بريطاني متفق مع الحكم الملكي في العراق يعكس دعم الطرفين للحناوي.

في حين اعتبرت الصحف الفرنسية الانقلاب مؤامرة على سوريا، ساهمت في تدبيرها المخابرات البريطانية وحكومة السيد نوري السعيد وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد نظرت إلى الواقع الجديد على ضوء مصالحها الخاصة، فهي تريد أن تطمئن على تطبيق اتفاقية (التابلاين) وعلى موقف النظام من الشيوعية. أفرج الحناوي عن المعتقلين وسمح للأحزاب بالعودة إلى ممارسة نشاطها وللصحف المغلقة بالعودة للصدور وسلم في اليوم الثاني للانقلاب السلطة رسمياً للرئيس هاشم الأتاسي تاركاً له تشكيل الحكومة على أن يراقب الجيش الأوضاع السياسية عن طريق وزير الدفاع وهذه سياسة جديدة مارسها الحناوي تقوم على الامتناع عن تصدر المشهد العام ولعله استفاد من أخطاء الزعيم.

أعلنت الحكومة الجديدة البدء بالتحضير لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، كما أصدرت قانوناً جديداً للانتخاب، وحددت موعداً نهائياً لإجراء الانتخابات في ١٥/١١/١٩٤٩.

منح القانون الجديد المرأة السورية لأول مرة حق الانتخاب دون الترشيح، وجرت الانتخابات في موعدها، وفاز حزب الشعب بالأكثرية.

عقدت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها في ١٢/١٢/١٩٤٩ وانتخبت رشدي الكيخيا وهو عميد حزب الشعب رئيساً لها، وهاشم الأتاسي رئيساً للدولة.

أصبح الحديث قوياً في دمشق عن وحدة مع بغداد وتعزز هذا بزيارة الأمير عبد الإله إلى دمشق في ١٥/١٠/١٩٤٩ وجرت مفاوضات سرية في بغداد بين لجنة وزارية سورية والحكومة العراقية.^{٢١}

لجأ الساسة المعارضون لمشروع الوحدة إلى تشكيل تحالف مع عناصر الجيش المعارضة له كذلك وكان أكرم الحوراني حلقة الوصل بين الفريقين، في حين كان قائد العناصر العسكرية العقيد أديب الشيشكلي وهو قائد اللواء الأول المتمركز في معسكرات قطنا.

^{٢١} المصدر السابق: ص ٦٠.

ولإفشال هذا المشروع وإنهاء النظام القائم والقضاء على حركة الزعيم الحناوي، تحرك العقيد أديب الشيشكلي واستولى على السلطة.

الانقلاب الثالث.. العقيد أديب الشيشكلي

في ١٩\١٢\١٩٤٩ تحرك قائد اللواء الأول المتمركز في معسكرات قطنا، العقيد أديب الشيشكلي على رأس لوائه، وعدد من الوحدات المساندة والمتعاونة، ليقود انقلابه العسكري الأول، الذي يعدّ الثالث في تاريخ سوريا المعاصر والثالث خلال عام ١٩٤٩

يلاحظ أن معسكرات قطنا تلعب للمرة الثالثة على التوالي دوراً حاسماً في إنجاح هذا الانقلاب والانقلابين الفائتين حيث يكون منها التحرك للانقضاض على دمشق.

في مبررات انقلاب الشيشكلي تأتي قصة الوحدة مع العراق التي كان العقيد الحناوي وقادة حزب الشعب يريدونها، وكان يعارضها أكرم الحوراني ونواب البعث العربي وعبد الباقي نظام الدين والشيخ مصطفى السباعي وكانت المعارضة نابعة من فكرة المحافظة على النظام الجمهوري، وعدم الارتباط مع العراق المكبل بمعاهدة جائرة من قبل بريطانيا.

البيان الأول للانقلاب وقعه العقيد أديب الشيشكلي دون إضافة صفة أو منصب له ما يظهر تطوراً واضحاً في أداء الجنرالات واستفادتهم من تجارب بعضهم.

وفي سياق هذا الأداء المتطور بقي رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في منصب الرئاسة وبقي وحزب الشعب يمارس أعماله الاعتيادية كما تم إطلاق سراح سامي الحناوي وسمح له بالمغادرة إلى لبنان بحسب رغبته.^{٢٢}

طلب الشيشكلي من الأتاسي تشكيل حكومة جديدة فاختر الأتاسي خالد العظم لتشكيل الوزارة، لكنه أخفق في مهمته ولم يوافق على شروط حزب الشعب. فتم تكليف الدكتور ناظم القدسي الذي ألف وزارة جديدة، لكنها لم تنل رضا الجيش فاعتذر بدوره.

^{٢٢} المصدر السابق: ص ٦٥.

هنا طرح الرئيس الأتاسي حلاً وسطاً يقضي بالعودة إلى تكليف السيد خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة، يشترك فيها أربعة وزراء من حزب الشعب، على أن يتولى وزارة الدفاع أكرم الحوراني، وحدث الاتفاق وتشكلت الوزارة في ٢٧/١٢/١٩٤٩ م على الوجه التالي:^{٢٣}

١ خالد العظم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢ فيضي الأتاسي وزيراً للعدل.

٣ فتح الله أسيون وزيراً للصحة.

٤ سامي كباره وزيراً للداخلية.

٥ محمد المبارك وزيراً للأشغال العامة.

٦ أكرم الحوراني وزيراً للدفاع.

٧ هاني السباعي وزيراً للمعارف.

٨ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة.

٩ معروف الدواليبي وزيراً للاقتصاد الوطني.

١٠ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية.

قام العقيد الشيشكلي بزيارة رسمية على رأس وفد عسكري إلى القاهرة والرياض، أما الدكتور معروف الدواليبي فقد رأس وفداً اقتصادياً إلى المملكة العربية السعودية، وعقد معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مطلع عام ١٩٥٠ وقد شكلت هذه الزيارات رغبة النظام في العودة إلى محور القاهرة-الرياض وهذا ما كان. تم تكليف الدكتور ناظم القدسي بتأليف وزارة جديدة بعد استقالة العظم، فكانت الوزارة جميعها من حزب الشعب، وقد تعرض الدكتور ناظم القدسي إلى معارضة من داخل الجمعية التأسيسية وخارجها فقدم استقالته، وأعاد تشكيل الحكومة ثانية في ٤ حزيران ثم استقال ليعيد تشكيلها ثالثة في ٨ أيلول

^{٢٣} المصدر السابق: ص ٦٦.

٢٤.١٩٥٠

هذه الوزارة الأخيرة عاشت سبعة أشهر، ثم شكل القدسي وزارة رابعة في ٢٣ آذار ١٩٥١ وتعتبر هذه الوزارة أقصر الوزارات عمراً في تاريخ سوريا حيث لم تستمر سوى يوم واحد.

في ظل هذه المعمعة السياسية سارت الجمعية التأسيسية في عملية إعداد الدستور الجديد، وقدم مشروع الدستور إلى الجمعية التي أقرته في ١٩٥٠/٩/٥.

تحولت الجمعية التأسيسية بعد إقرار الدستور إلى مجلس نيابي له الحق في انتخاب رئيس للجمهورية، وتكون دورته النيابية كل ٤ سنوات وانتخب هذا المجلس في أولى جلساته هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، ورشدي الكيخيا رئيساً للمجلس النيابي.

استمرت هيمنة حزب الشعب على المجلس، وتصاعد استياء الساسة المعارضين له، فضلاً عن ازدياد استياء العسكريين من خصوم حزب الشعب، وقد أدى هذا في النهاية إلى استقالة الدكتور ناظم القدسي وإعادة تكليف خالد العظم.

تمكن خالد العظم من تشكيل وزارة جديدة دون اشتراك أي من الأحزاب، بما في ذلك حزب الشعب الذي ضمن العظم موافقته، وحصل كذلك على موافقة العسكريين بعد حوار مع العقيد الشيشكلي والحواراني فتشكلت الوزارة الجديدة في ١٩٥١/٣/٢٧ على الشكل التالي:^{٢٥}

١ خالد العظم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.

٢ سامي كباره وزيراً للداخلية.

٣ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة والعدل.

٤ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية.

٥ العميد فوزي سلو وزيراً للدفاع الوطني.

٦ رثيف الملقى وزيراً للمعارف والاقتصاد الوطني.

^{٢٤} المصدر السابق: ص ٦٧.

^{٢٥} المصدر السابق: ص ٦٩.

٧ سامي طيارة وزيراً للصحة والأشغال العامة والمواصلات.

أبرز ما تم في عهد هذه الوزارة هو التخطيط لإنشاء مرفأ في مدينة اللاذقية، ومد سكة حديد من مناطق الجزيرة والفرات إلى مرفأ اللاذقية، كما جرى ترفيع العقيد الشيشكلي إلى رتبة زعيم أي مشير بالمصطلحات المستخدمة اليوم.

استمرت الحكومة حتى نهاية تموز ١٩٥١ فأجرى الرئيس هاشم الأتاسي سلسلة من المشاورات انتهت بتكليف السياسي المستقل حسن الحكيم بتشكيل الحكومة، لكن الجيش عارض في البداية هذا التكليف نظراً لميول الحكيم للوحدة مع العراق إلا أن الأتاسي اتفق مع الجيش على تشكيل الوزارة مقابل شروط وضعها الحكيم وتم الاتفاق عليها وصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٢٦.١٩٥١/٨/٩.

عصفت الخلافات بوزارة الحكيم فقدمت استقالتها ونشأت أزمة حكومية جديدة استمرت ثمانية عشر يوماً ثم تشكلت وزارة جديدة برئاسة معروف الدواليبي، واعتبرت تحدياً للجيش، ولم تستمر أكثر من أربع وعشرين ساعة، فاضطر الدواليبي إلى تقديم استقالته.

عندما عجز الرئيس الأتاسي عن تكليف أحد السياسيين بتشكيل وزارة جديدة تتمتع بموافقة الجيش قدم استقالته في ١٩٥١/١٢/٢ وسافر إلى مسقط رأسه حمص.^{٢٧}

الانقلاب الرابع والثاني للزعيم أديب الشيشكلي

تولى الزعيم الشيشكلي مهمات رئيس الجمهورية وسائر السلطات بموجب البلاغ العسكري رقم (١) في ١٩٥١/١٢/٢ وفي اليوم التالي أصدر البلاغ العسكري رقم (٢)، الذي عهد فيه إلى الزعيم فوزي سلو بمهمات السلطين التشريعية والتنفيذية ومهمات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وكلف وكلاء الوزراء بمهمات الوزراء، واستمر الأمر على هذه الحال نحو ستة أشهر.

في ٨ حزيران ١٩٥٢ تألفت وزارة جديدة شارك فيها الزعيم الشيشكلي بمنصب نائب رئيس الوزراء مع احتفاظه بمهمات رئيس الأركان العامة للجيش.

^{٢٦} المصدر السابق: ص ٧٢.

^{٢٧} المصدر السابق: ص ٧٣.

إذن ظهر الشيشكلي للمرة الأولى علنا على المسرح السياسي لكنه ظهور مدعوم بمرسوم يمنع العسكريين من العمل السياسي والانتماء إلى الأحزاب والجمعيات والكتابة في الصحف والمجلات فيما يخص الجوانب السياسية.

ضمت الوزارة الجديدة:^{٢٨}

١ الزعيم فوزي سلو رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والداخلية.

٢ الزعيم أديب الشيشكلي نائباً لرئيس الوزراء.

٣ سعيد الزعيم وزيراً للمالية.

٤ منير دياب وزيراً للاقتصاد الوطني.

٥ عبد الرحمن الهندي وزيراً للزراعة.

٦ منير غنام وزيراً للعدل.

٧ توفيق هارون وزيراً للأشغال العامة.

٨ سامي طيارة وزيراً للمعارف.

٩ مرشد خاطر وزيراً للصحة.

١٠ ظافر الرفاعي وزيراً للخارجية.

في أعقاب تشكيل الوزارة شرع الشيشكلي في تنظيم حزب جماهيري تابع له من أجل سد الفراغ السياسي الناجم عن حل الأحزاب فأطلق على هذا التنظيم اسم حركة التحرير العربي لتصبح الحركة حزب الدولة.

في ١٠\٧\١٩٥٣ جرى الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية في وقت واحد، وأعلنت الحكومة إثر انتهاء عملية الاستفتاء أن الشعب أقر مشروع الدستور الجديد وأصبح نافذ المفعول فوراً، وأن الزعيم الشيشكلي فاز برئاسة الجمهورية بأكثرية ساحقة، وبموجب الدستور الجديد تم دمج منصب

^{٢٨} المصدر السابق: ص ٧٧.

رئيس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية ثم استقالت الوزارة التي أشرفت على الاستفتاء، وأحيل الزعيم فوزي سelo على التقاعد بعد ترفيعه إلى رتبة اللواء وتم تعيين الزعيم شوكت شقير رئيساً للأركان العامة.^{٢٩}

في ١٩ تموز ١٩٥٣ أعلن الرئيس الشيشكلي أسماء وزارته، وأغلبتها من التكنوقراط وضمت الوزارة:^{٣٠}

١ الزعيم أديب الشيشكلي رئيساً للوزراء.

٢ خليل مردم بك وزيراً للخارجية.

٣ العميد رفعت خانكان وزيراً للدفاع.

٤ عبد الرحمن هنيدي وزيراً للزراعة.

٥ نوري الإيبش وزيراً للداخلية.

٦ أنور إبراهيم وزيراً للمعارف.

٧ أسعد محاسن وزيراً للعدل.

٨ عون الله الجابري وزيراً للاقتصاد الوطني.

٩ السيد جورج شاهين وزيراً للمالية.

١٠ السيد فتح الله أسيون وزيراً للأشغال العامة.

١١ السيد نظمي القباني وزيراً للصحة.

أصدرت الحكومة عدداً من المراسيم التشريعية؛ منها رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية اعتباراً من ١٤/٩/١٩٥٣ تمهيداً للانتخابات التي قاطعتها كل الأحزاب عدا الحزبين الشيوعي والقومي السوري.

أسفرت هذه الانتخابات عن حصول حركة التحرير العربي على ٦٠ مقعداً من أصل ٨٢ مقعداً، أما الحزب القومي السوري فلم يحصل إلا على مقعد واحد، وتوزعت المقاعد الباقية بين نواب العشائر والمستقلين.

^{٢٩} المصدر السابق: ص ٧٨.

^{٣٠} المصدر السابق: ص ٧٩.

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني وحزب الشعب عقدوا مؤتمراً في ١٩٥٣\٧\٤ بحمص ووقعوا فيه على ميثاق يعارض النظام القائم ويدعو إلى إسقاطه.^{٣١}

في أواخر عام ١٩٥٣ ومطلع عام ١٩٥٤ تصاعدت المعارضة ضد نظام الشيشكلي حتى وصلت أوساط العسكريين فشرع عدد من ضباط حلب في الاستعداد وتنظيم أنفسهم والتنسيق مع ضباط اللاذقية ودير الزور وحمص وحماة تمهيدا لانقلاب عسكري.

بالرغم من كل ما سبق فإن فترة حكم الشيشكلي ذات السنوات الأربع نجحت في جعل سوريا دولة متحدة داخليا إلى حدٍ كبير كما وضعت الرقابة على إخراج رؤوس الأموال، وإلزام الشركات الأجنبية التي لها فروع في سوريا أن يكون ممثلوها من المواطنين السوريين وغيرها كثير من الإجراءات ذات الأثر الجيد على الدولة والمواطنين.

الانقلاب الخامس ٢٥ شباط ١٩٥٤

في صباح يوم الخميس الموافق ١٩٥٤\٢\٢٥ قطعت إذاعة حلب برامجها لتذيع بياناً تلاه النقيب مصطفى حمدون أعلن فيه أن قيادات الجيش في المحافظات الشمالية والشرقية والغربية أعلنت انفصالها عن دمشق، وطالب البيان الزعيم أديب الشيشكلي بأن يتخلى عن منصبه، ويغادر البلاد حالاً حقناً للدماء.^{٣٢} كما ناشد النقيب حمدون وحدات الجيش في المناطق الوسطى والجنوبية أن تقف إلى جانب الحركة، وأوضح أن أهداف هذه الحركة أهداف وطنية وقومية؛ لإنقاذ البلاد من الوضع الذي قادها إليه الزعيم أديب الشيشكلي، والعودة بها إلى الأوضاع الدستورية الصحيحة والحياة الديمقراطية.^{٣٣}

شارك في الحركة عدد من الضباط المنتمين إلى القوى السياسية المعارضة؛ منهم العقيد فيصل الأتاسي المتعاطف مع حزب الشعب وابن شقيق الرئيس هاشم الأتاسي، والملازم الأول محمد عمران والملازم خالد عيد بعثيا الانتماء.

^{٣١} المصدر السابق: ص ٨١.

^{٣٢} المصدر السابق: ص ٨٢.

^{٣٣} المصدر السابق: ص ٨٧.

كان باستطاعة الشيشكلي المقاومة لكنه حقناً للدماء ترك سوريا مساء اليوم نفسه ٢٥/٢/١٩٥٤ وذهب إلى بيروت ومنها إلى المملكة العربية السعودية وهذه كذلك تحسب له.

في حمص عقد السياسيون مؤتمراً لتدارس الخطوات المقبلة، وتقرر عودة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي لممارسة مهماته حتى نهاية ولايته وكلف السيد صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة لها الصفة الانتقالية.

قام العسلي فور تكليفه بالاتصال ببعض الأحزاب والشخصيات السورية المستقلة، شارحاً لهم أن الجيش لن يكون له ممثلون في الوزارة التي ضمت الأسماء التالية:^{٣٤}

١. صبري العسلي: رئيساً للوزراء.
٢. معروف الدواليبي: وزيراً للدفاع.
٣. فيضي الأتاسي: وزيراً للخارجية.
٤. منير العجلاني: وزيراً للتربية.
٥. حسن الأطرش: وزيراً للزراعة.
٦. عبد الرحمن العظم: وزيراً للمالية.
٧. علي بوظو: وزيراً للداخلية.
٨. عفيف الصلح: وزيراً للدولة.
٩. فاخر الكيالي: وزيراً للاقتصاد الوطني.
١٠. محمد سليمان الأحمد: وزيراً للصحة.

ضمت وزارة العسلي ممثلين عن الحزب الوطني وحزب الشعب وعناصر سياسية مستقلة، وخلت من العسكريين، كما لم يشارك حزب البعث العربي الاشتراكي فيها.

^{٣٤} المصدر السابق: ص ٨٩.

أعادت الحكومة الجديدة العمل بدستور ١٩٥٠ ودعت مجلس النواب السابق إلى الانعقاد وانعقد المجلس في ١٥/٣/١٩٥٤ بناء على دعوة تلقاها من رئيسه الدكتور ناظم القدسي.

الانتخابات النيابية ١٩٥٤

واجهت وزارة العسلي معارضة من الجيش وحزب البعث العربي الاشتراكي اللذين طالبا بتشكيل حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات القادمة لذا أجرى الرئيس الأتاسي مشاورات انتهت بترشيح سعيد الغزي لتأليف وزارة حيادية مصغرة هدفها الوحيد إجراء انتخابات حرة وعلى هذا الأساس تقدم العسلي باستقالته في ١٩/٦/١٩٥٤ وقبلت على الفور وكلف رسمياً الغزي.

حدد يوم ٢٠/٨/١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية وكانت انتماءات النواب الفائزين الـ ١٤٢ كما يلي:^{٣٥}

١. المستقلون: ٥٥.

٢. حزب الشعب: ٣٢.

٣. الحزب الوطني: ٢٥.

٤. حزب البعث العربي الاشتراكي: ٢٢.

٥. نواب العشائر: ٧.

٦. الحزب الشيوعي: ١.

يلاحظ من النتائج تقدم قوي لحزب البعث وتراجع للحزب الوطني وحزب الشعب برغم احتفاظه بالمركز الثاني كذلك هناك اختفاء تام لجماعة الإخوان المسلمين عن المشهد النيابي.

هذه الانتخابات الحرة تمخضت عن مشهد ديمقراطي كانت فيه الحرية السياسية والحزبية مكفولة تماماً للجميع؛ ما أنتج خلال الشهور والسنوات القليلة التالية مناخاً يعتبر الأنصح والأزهى في تاريخ سوريا الحديث. الأمثلة على إشراق الحالة الديمقراطية في سوريا حينها كثيرة، ومنها ما أورده بشير عوف صاحب صحيفة

^{٣٥} المصدر السابق: ص ٩٢.

"المنار"، وهي صحيفة الإخوان المسلمين في دمشق، عن علاقته بوديعة صيداوي صاحب صحيفة "النصر"، وهي صحيفة ماركسية يسارية كانت تصدر بدمشق أيضاً.

يقول بشير عوف: "اختلفنا يوماً على قضية سياسية، فكتب ضدي في جريدته، وكتبت ضده في جريدتي، ولعل الكثير من الزملاء وقليل من الناس كانوا يعلمون أننا لم ننقطع يوماً واحداً عن ملاقاتنا بعضنا بعضاً كأصدقاء خلصاء، وكثيراً ما كان عمال المطابع ينضدون مقالاتنا ضد بعضنا، بينما أكون أنا في مكتبه أتناول عشوة صغيرة، أو يكون هو في مكتبي نتناول ما تيسر من طعام وشراب".^{٣٦}

كلف خالد العظم بتشكيل الوزارة، إلا أنه اعتذر بعد ٤٨ ساعة من تكليفه؛ إذ رفض عديدون التعاون معه ضمن شروطه فكلف رئيس الجمهورية فارس الخوري بتشكيلها فألفها في ٢٩/١٠/١٩٥٤ على الوجه التالي:^{٣٧}

١. فارس الخوري: رئيساً للوزراء.
٢. أحمد قنبر: وزيراً للداخلية.
٣. رشاد برمدا: وزيراً للدفاع.
٤. علي بوظو: وزيراً للعدل.
٥. رزق الله أنطاكي: وزيراً للمالية.
٦. مجد الدين الجابري: وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.
٧. محمد سليمان الأحمد: وزيراً للصحة.
٨. فاخر الكيالي: وزيراً للاقتصاد الوطني.
٩. منير العجلاني: وزيراً للتربية.

^{٣٦} الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب السوري ٢٠٠٧: ناصر الغزالي- خولة دنيا، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،

٢٠٠٧\٥\٢٢، الرابط: <https://goo.gl/RmbkWj>

^{٣٧} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ٩٣.

١٠. عبد الصمد الفتية: وزيراً للزراعة

أدى رفض المجلس النيابي للموازنة المقترحة لعام ١٩٥٥ التي عارضها أساساً النواب البعثيون والنواب المستقلون المتحالفون مع خالد العظم إلى إسقاط الحكومة التي لم يمض عليها أكثر من ثلاثة أشهر ونصف الشهر في السلطة.

عمد الرئيس الأتاسي إلى تكليف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة في ١٣/١٢/١٩٥٥ ثم اجتمع مجلس النواب في ١٨\٨\١٩٥٥ لانتخاب رئيس الجمهورية، وكان المتنافسان شكري القوتلي وخالد العظم وفاز القوتلي وتسلم منصب رئيس الجمهورية في ٥\٩\١٩٥٥ وكلف سعيد الغزي بتشكيل الحكومة.

جاء القوتلي رئيساً بعد الاتفاق بين حزبي الشعب والوطني عليه إثر تراجعهما في الانتخابات؛ ما يشي بقصور في النظام الديمقراطي نتيجة اعتماده على العلاقات الشخصية آنذاك.^{٣٨}

اغتيال عدنان المالكي

خلال هذه السنة وقعت جريمة اغتيال من الطراز الثقيل، وهي تصفية العقيد الركن عدنان المالكي، الذي كان يشغل موقع نائب رئيس الأركان العامة في الجيش السوري، ورئيس الشعبة الثالثة، ويتزعم التيار القومي العربي الوحدوي في الجيش.

الاغتيال وقع في ٢٢\٤\١٩٥٥ حيث كان المالكي يرفع مباراة بكرة القدم بين فريق الجيش السوري وفريق الجيش المصري، فأطلق عليه النار رقيب في الشرطة العسكرية هو يونس عبد الرحيم وهو علوي وانتحر فور تنفيذ جريمته.

حامت الشكوك حول ثلاثة كانوا يقفون خلف العقيد المالكي أثناء الجريمة؛ وهم عبد المنعم الدبوسي وبديع مخلوف وفؤاد جديد شقيق المقدم غسان جديد.

عند التحقيق معهم كشفوا خطة إعداد الجريمة وخطة تنفيذها، وأنها ارتكبت بقرار من الحزب السوري القومي الذي اعتبر بعدها تنظيماً غير شرعي، ونفى الحزب في وقت لاحق مسؤوليته عن الاغتيال.

^{٣٨} أول رئيس جمهورية في عهد الاستقلال الزعيم الوطني شكري القوتلي: محمد فاروق الإمام، رابطة أدباء الشام، ١٣\٤\٢٠١٧، الرابط:

<https://goo.gl/irmdB7>

لم يكن العقيد المالكي ذو السابعة والثلاثين ربيعاً بعثياً، وكان ذا شعبية كبيرة في أوساط الجيش والشارع؛ وهذا مرده لأسباب كثيرة منها شخصيته القيادية ومناهضته لحكم الشيشكلي، كذلك وقوفه ضد حلف بغداد فأصبح رمزاً للتيار الوطني في الجيش.^{٣٩}

مؤتمر باندونغ

يعتبر عام ١٩٥٥ م مهماً جداً في تاريخ سوريا المعاصر ففيه اغتيل عدنان المالكي وانتخب شكري القوتلي رئيساً كما أعلن المجلس النيابي وقوفه ضد سياسة الأحلاف وخاصة حلف بغداد. تطور المشهد لتعلن سوريا أنها ستشارك في ١٨\٤\١٩٥٥ م الدول الآسيوية والأفريقية في مؤتمر باندونغ الذي انعقد في مدينة باندونغ بإندونيسيا، وكانت دعت إليه حكومات كل من الهند ومصر وبورما وسيرلانكا. ترأس الوفد السوري خالد العظم وزير الخارجية، وضم صلاح الدين البيطار ممثلاً لحزب البعث العربي الاشتراكي، كما ضم أيضاً عدداً من السياسيين وممثلي الأحزاب.

التقارب مع مصر

بدأ التقارب بين سوريا ومصر بعد عودة الوفدين من المؤتمر حيث تمت فيه لقاءات ثنائية أكدت ضرورة التضامن والتشاور في كل ما يخص الشؤون العربية.

عزز هذا التقارب في وقت سابق مجيء وفد مصري برئاسة صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة، إلى دمشق في ٢٦/٢/١٩٥٥، فأجريت مفاوضات مع الحكومة وصدر بيان تضمن ما يلي:^{٤٠}

أولاً: عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف أخرى.

ثانياً: إقامة منظمة دفاع مشترك أو تعاون اقتصادي عربي.

^{٣٩} السياسة الأمريكية تجاه سوريا: ابراهيم سعيد البيضاني، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٢٦٢.

^{٤٠} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ١٠٦.

وقعت سوريا ومصر، استناداً إلى البيان السابق، اتفاقية الدفاع المشترك في ٢٠\١٠\١٩٥٥ وتشكلت القيادة الموحدة في ٢٩\١٠\١٩٥٥ واستناداً إلى هذه الاتفاقية وصلت قوات مصرية إلى سوريا، كما مهدت لعقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين البلدين في عام ١٩٥٧.

في بداية عام ١٩٥٦ دعا الدكتور معروف الدواليبي إلى تشكيل حكومة قومية، وإقامة ميثاق قومي تجتمع حوله الأحزاب وأكد هذه الدعوة رئيس الجمهورية شكري القوتلي.

بالفعل تم التوصل إلى صيغة ميثاق قومي تضمن في خطوته العريضة مقاومة الاستعمار الغربي والصهيوني، ومقاومة الأحلاف الأجنبية، ورفض الصلح مع الكيان الصهيوني، والمضي قدماً في تسليح الجيش من المعسكر الاشتراكي، والسير في طريق الوحدة مع مصر.

بارك الجيش هذا التوجه، ثم تقدم سعيد الغزي باستقالة حكومته، وكلف صبري العسلي بتشكيل حكومة تجمع كل الأطراف القومية والوطنية، أطلق عليها حكومة التجمع القومي، شارك فيها ممثلون عن الحزب الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب والكتلة الديمقراطية برئاسة خالد العظم والكتلة الدستورية برئاسة منير العجلاني وتشكلت الحكومة الجديدة في ١٤\٦\١٩٥٦ واستمرت صيغة التجمع القومي الحكومي هذه حتى قيام الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨.

العدوان الثلاثي على مصر

في ٢٩\١٠\١٩٥٦ شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدواناً على مصر نتيجة قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، لتندلع ما باتت تعرف لاحقاً بحرب السويس أو العدوان الثلاثي. تعتبر هذه الحرب نقطة تحول كبرى في المشهد السياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية؛ لأنها شكلت مسماراً جديداً دُق في نعش الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وخلقت توازنات عالمية مختلفة كان للسوفييت والأمريكيين الحظ الأوفر منها.

في ٣٠\١٠\١٩٥٦ اتصل الرئيس شكري القوتلي بالرئيس جمال عبد الناصر، وأبدى استعداد سوريا لتنفيذ اتفاق الدفاع المشترك واستعدادها كذلك لأي عمل تكلفه بها القيادة المشتركة كما بادرت القيادة العسكرية السورية في اليوم نفسه إلى تشكيل مجموعة مكونة من لواء مشاة ولواء مدرع وثلاثة أفواج مدفعية مع لوازيمها الفنية والإدارية، وأرسلتها إلى الأردن في ١٣/١٠/١٩٥٦ لكن القيادة المصرية طلبت تأجيل دخول

القوات السورية والأردنية إلى داخل فلسطين المحتلة وفضلت إبقاءها كقوات احتياطية للمستجدات. تم نسف أنابيب النفط القادمة من العراق عبر سوريا إلى البحر المتوسط، كما عمدت الحكومة السورية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومتَي فرنسا وبريطانيا وقام الرئيس شكري القوتلي بزيارة إلى موسكو ليطلب منها مزيداً من الدعم لمصر في مواجهتها للعدوان.

إذن اتخذت سوريا على الصعيدين السياسي والعسكري إجراءات قوية على الأرض ما دعا الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه أمام مجلس النواب المصري في ١٩٥٧\٧\٢٢ للإشادة بالموقف السوري من العدوان الثلاثي.

الوحدة مع مصر

في ١٩٥٧\٩\٤ وقعت حكومتا سوريا ومصر اتفاقية للوحدة الاقتصادية، بعدها دعا الرئيس القوتلي في خطابه الذي افتتح به المؤتمر العربي الأول للعلوم الإدارية، الذي انعقد في دمشق في تشرين الثاني ١٩٥٧ إلى قيام الوحدة بين سوريا ومصر.

في ١٩٥٧\١١\١٨ وأثناء زيارة الوفد البرلماني المصري إلى سوريا، دعا رئيس المجلس الوفد النيابي المصري إلى ترك أماكنهم في شرفة الضيوف، والانضمام إلى النواب السوريين لعقد جلسة مشتركة. في ١٩٥٨/١/١٥ فوض مجلس الوزراء السوري وزير الخارجية صلاح الدين البيطار بالبحث مع الرئيس عبد الناصر في موضوع الوحدة، فاستقبل عبد الناصر وزير الخارجية بحضور وفد من الضباط السوريين، وتم الاتفاق على إقامة وحدة فورية اندماجية بين سوريا ومصر وكان لعبد الناصر ثلاثة شروط هي:^{٤١} أولاً: إجراء استفتاء شعبي على الوحدة، ليقول الشعب في كل من سوريا ومصر كلمته ويعبر عن رأيه. ثانياً: أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفاً كاملاً، وأن تقوم الأحزاب السورية بالإعلان رسمياً عن حل نفسها.

ثالثاً: أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة، وأن ينصرف الضباط إلى أعمالهم، ومن يرغب في العمل السياسي فعليه أن يترك الجيش ويعمل بالسياسة.

^{٤١} المصدر السابق: ص ١٢٣، ١٢٤.

وافق الجانب السوري على ذلك بالإجماع، عندها قال عبد الناصر: "فلنقرأ الفاتحة ولننتوكل على الله".^{٤٢} ومن ثم تم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم الجانبين السوري والمصري لدراسة المتطلبات القانونية والدستورية والإعداد للقاء مشترك للحكومتين.

في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٥٨ عقد في القاهرة اجتماع مشترك ضم الرئيس عبد الناصر والقوتلي وأعضاء الحكومتين، وأعلن قيام الوحدة بين القطرين في جمهورية واحدة أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة واتفق على إجراء استفتاء يوم ٢١ شباط/فبراير على موضوعين هما الوحدة واختيار رئيس الجمهورية.

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ م أعلنت نتائج الاستفتاء بموافقة شبه إجماعية على قيام الجمهورية العربية المتحدة، وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها، وتخويله وضع دستور مؤقت، وتعيين حكومة مركزية، وحكومة للإقليم الشمالي (سوريا) وحكومة للإقليم الجنوبي (مصر).

كان الرئيس القوتلي أول من بايع الرئيس عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وبدوره منح الرئيس عبد الناصر بعد انتخابه الرئيس القوتلي لقب المواطن العربي الأول.^{٤٣}

في ١٩٥٨\٢\٢٢ وصل إلى دمشق رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وكانت المرة الأولى التي يزور فيها دمشق، وقد استقبل استقبالاً حافلاً من السوريين وفي الأيام التالية أتت الجموع من سائر المحافظات الأخرى ومن لبنان، لزيارة دمشق وتحية الزعيم عبد الناصر في مقر إقامته بقصر الضيافة.

في ١٩٥٨\٣\٥ أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول حكومة للجمهورية العربية المتحدة.

في ١٩٥٨\٣\٦ أصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسته وتضمنت تعيين أربعة نواب لرئيس الجمهورية هم:^{٤٤}

أكرم الحوراني: من القطر السوري ويكلف بالشؤون الاجتماعية

^{٤٢} المصدر السابق: ص ١٢٤.

^{٤٣} المصدر السابق: ص ١٢٧.

^{٤٤} المصدر السابق: ص ١٣٨.

صبري العسلي: من القطر السوري ويكلف بالسياسة العربية

عبد اللطيف البغدادي: من القطر المصري ويكلف بالتخطيط والتعمير والمسائل الاقتصادية

عبد الحكيم عامر: من القطر المصري ويكلف بشؤون الدفاع والقوات المسلحة.

كما تضمنت أيضاً تعيين ثلاثين وزيراً تسعة منهم في الوزارة الاتحادية التي احتوت على وزير سوري واحد فقط هو صلاح البيطار وعين وزيراً للدولة.

الوزارة التنفيذية للإقليم الشمالي كان عددها ١١ وزيراً وشملت الأسماء التالية:^{٤٥}

- عبد الحميد السراج: وزيراً للداخلية ورئيس الشعبة الثانية للاستخبارات.
- حسن جبارة: وزيراً للتخطيط.
- مصطفى حمدون: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- شوكت القنوتاتي: وزيراً للصحة.
- عبد الوهاب حومد: وزيراً للعدل.
- نور الدين كحالة: وزيراً للأشغال.
- أحمد عبد الكريم: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- خليل كلاس: وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- أحمد الحاج يونس: وزيراً للزراعة.
- فاخر كيالي: وزيراً للخزانة.
- أمين نفوري: وزيراً للمواصلات.

استمرت هذه الحكومة سبعة أشهر أنجزت خلالها عدداً من القوانين منها قانون العلاقات الزراعية وقانون الإصلاح الزراعي.

^{٤٥} المصدر السابق: ١٣٩، ١٤٠.

في ٢٠/١٠/١٩٥٩ أصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائباً له مخولاً بصلاحياته وصلاحيات رئيس المجلس التنفيذي والوزراء المركزيين إضافة إلى صلاحياته العسكرية.

أدت تصرفات المشير عامر إلى خلق عدد من الأزمات والحساسيات نتج عنها في النهاية استقالة الوزراء البعثيين أكرم الحوراني وصالح البيطار ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وقبلت استقالتهم في ٢٥/١٢/١٩٥٩.

تشكلت حكومة واحدة مركزية على مستوى الجمهورية العربية المتحدة برئاسة رئيس الجمهورية وتعتبر هذه الحكومة كبرى الحكومات عدداً في عهد الوحدة واستمرت حتى ٨/٩/١٩٦١.

تفاقم الخلاف بين عبد الحميد السراج وعبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية، وكان لكل منهما نفوذه وصلاحياته ورجاله في الإقليم الشمالي، وخرج الخلاف من السرية إلى العلن خاصة بعد سلسلة من القرارات أصدرها المشير عامر في ١٨/٩/١٩٦١.^{٤٦}

عودة الانقلابات

الانقلاب السادس الانفصال ٢٨ أيلول ١٩٦١

في صبيحة يوم الخميس ٢٨/٩/١٩٦١ أذيع بلاغ عسكري من إذاعة دمشق باسم "القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة"، قيل فيه: "إننا قد طرّقنا كل باب للإصلاح قبل أن تنفجر الأمور فلم نجد إلا القوة سبيلاً للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية، ولم نجد إلا القوة سبيلاً لكي تعاد للشعب حرّيته وللجيش كرامته".^{٤٦}

بعد ذلك توالى البيانات والبلاغات العسكرية فأذيع البلاغ الثاني مبيناً الهدف من العملية، والبلاغ الثالث الذي نص على الحفاظ على أرواح المصريين الموجودين في سوريا، أمّا البلاغ الرابع فقد أعلن إغلاق المطارات والموانئ وغلق الحدود، في حين أكد البلاغ الخامس نجاح الحركة، كما منعت البلاغات السادس والسابع والثامن التظاهر بكل أشكاله.

^{٤٦} المصدر السابق: ص ١٥٧.

كان المقدم عبد الكريم النحلاوي على رأس الضباط الذين شاركوا في الحركة من بين ٣٥ ضابطاً آخر هم كل الذين شاركوا.

كلف بالتنفيذ كل من اللواء الأول مشاة آلي الذي كان أمره العقيد جاسم علوان، والمتمركز في قطنا، والذي كان يقوده المقدم مهيب الهندي وكذلك قوات البادية المتمركزة في الضمير، وقد تولى قيادتها المقدم حيدر الكزبري فضلاً عن مفارز الدبابات الموجودة في مدرسة المدرعات بالقرب من دمشق ويقودها الرائد عادل الحاج علي.

علمت شعبة الاستخبارات السورية التي كان يرأسها العقيد السوري محمد الإستنبولي بالحركة، فأبلغت المشير عبد الحكيم عامر الذي اتصل على الفور بقائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل وبرؤساء شعب الأركان والوزراء التنفيذيين والعسكريين فقط.

بعد وصول قوات ضباط الحركة بسهولة إلى دمشق، خرج الفريق جمال فيصل إلى شرفة القيادة وطلب التفاوض.

مثل ضباط الحركة في التفاوض كل من العميد موفق عصاصة والعميد زهير عقيل والمقدم عبد الكريم النحلاوي، في حين مثل الطرف الآخر المشير عبد الحكيم عامر والفريق جمال فيصل ومجموعة الوزراء العسكريين.

طالب عبد الكريم النحلاوي بالحد من تزايد عدد الضباط المصريين في القطعات السورية، ونقل البعض الآخر منهم من مناصبهم إلى رئاسة أركان الجيش الثاني في الإقليم المصري، وتشكيل قيادة الجيش الأول من الضباط السوريين فقط كما طالب بإبعاد الوزراء العسكريين الذين كانوا يحضرون ذلك الاجتماع إلى الإقليم الجنوبي وتمت الموافقة من قبل المشير.^{٤٧}

بعد ذلك أذيع البيان رقم ٩، الذي كان على شكل بيان مشترك أعلن فيه نهاية حالة العصيان وقد حصل الاتفاق مع المشير من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بغية المحافظة على وحدة القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.

^{٤٧} شاهد على العصر: عبد الكريم النحلاوي، قناة الجزيرة، الجزء الثامن، ٢٠١٠\٣\١٥، الرابط:

<https://goo.gl/xEMjxP>

تأخر المشير عامر في الالتزام بما ورد في البلاغ رقم ٩، فتم ترحيله مع الفريق جمال فيصل إلى الإقليم الجنوبي، والإعلان رسمياً عن خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة، وصدر البلاغ رقم ١٠ ملغياً البلاغ رقم ٩.

الذي تسبب بإبطال البيان رقم ٩ هو المشير عامر بعدما تبين أنه وافق عليه كسبا للوقت ليتمكن عبد الناصر من إرسال قوات الصاعقة إلى اللاذقية وهو الأمر الذي حدث وتم إفشاله.^{٤٨} أي إن المقدم عبد الكريم النحلاوي كان صادقاً حينما قال إنه لم يكن في نيته الانفصال، وإن حركة الضباط تلك كانت بقصد تصحيح الأوضاع فقط ضمن إطار الجمهورية العربية المتحدة.

توالى البلاغات بالصدور حتى البلاغ السادس عشر، الذي أعلن تشكيل أول قيادة عسكرية للجيش السوري بعد الانفصال، بقيادة اللواء عبد الكريم زهر الدين.

أذاع راديو دمشق في ١٩٦١/٩/٢٩ البلاغ رقم ١٧، وجاء فيه "تعلن القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة أنها، وفاء منها بالعهد الذي قطعت على نفسها للشعب بأن توكل أمور السياسة والإدارة إلى أبناء الشعب المختصين، قامت بتكليف الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد، وتوطئة لإعادة الأوضاع الدستورية فيه وقد قبل الدكتور الكزبري هذا التكليف، وبأشر فوراً باتصاله وسيعلم أسماء الوزراء بعد قليل".^{٤٩}

أسباب انهيار الوحدة

في سياق استعراض مسببات انهيار الوحدة يقول اللواء جمال حماد في برنامج شاهد على العصر الذي بثته قناة الجزيرة: "إن الضباط المصريين كانوا يعاملون الضباط السوريين بتكبر لم يعتد السوريون عليه". وأضاف أن قوانين التأمين التي طبقت على أصحاب الأموال في مصر لم يكن يجدي تطبيقها في سوريا؛ لكون الشوام أهل تجارة. كذلك يشير اللواء حماد إلى أن عدم وجود حكومة في دمشق شكل خطأ جسيماً، حيث كان نائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني يظل ثلاثة أو أربعة أيام على باب مكتب عبد الناصر، ولا يستطيع

^{٤٨} المصدر السابق.

^{٤٩} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ١٦١.

مقابلته في النهاية. كما أن استبعاد رئيس المخابرات السورية عبد الحميد السراج عند تشكيل الحكومة المركزية ساعد في تهيئة الأجواء للانفصال.^{٥٠}

هنا لا بد من الإشارة كذلك إلى علاقات المقدم حيدر الكزبري الخارجية، وهو أحد الأركان المهمة لحركة الانفصال عن مصر، حيث رفض الكزبري البيان رقم ٩ وأصر على موقفه؛ ما دفع الضباط الآخرين إلى عزله وتسريحه بعد اتهامه بالارتباط بالأردن. كما تم تداول أحاديث عن ارتباطات سعودية لبعض ضباط الحركة.^{٥١}

عهد ما بعد الانفصال ومجلس الأمن القومي

حصل النظام الجديد على اعتراف القوتين العظميين، وتوالت الاعترافات بحيث لم يمض أقل من شهر حتى وصل عدد الدول التي أبلغت سوريا اعترافها ستين دولة، وفي ١٣\١٠\١٩٦١ تم قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة، كما قبلت عضويتها في الجامعة العربية في ١٨\١١\١٩٦١.

صدر البلاغ العسكري رقم ٢٥ الذي أعلن فيه عن عودة القوات وجميع الضباط إلى ثكناتهم، وتم رفع حظر التجول وفتح المطارات والحدود، والسماح للصحفيين وغيرهم بدخول الأراضي السورية، وأكدت الوزارة الجديدة في الوقت نفسه أنها انتقالية، ووعدت بعودة الحياة السياسية والحزبية إلى البلاد، وإجراء انتخابات خلال أربعة أشهر تحاول خلالها أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوحدة.

استحدث قادة الجيش مؤسسة جديدة سميت "مجلس الأمن القومي"، الذي حددت مهمته بصياغة الخطوط العريضة لسياسة الدولة.

يتكون المجلس من خمسة من الضباط وخمسة من الوزراء، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية الذي يرأسه، وتنحصر مهمته في مراقبة نشاط الحكومة، كما أعطي الحق لرئيس المجلس باستدعاء الشخصيات السياسية المشاركة في السلطة عندما يرى حضورها ضرورياً بحسب موضوعات الجلسات، وحددت مهمته بدراسة كل الأمور التي تؤثر على سلامة أمن الدولة في الداخل أو الخارج.

^{٥٠} شاهد على العصر: اللواء جمال حماد، قناة الجزيرة، الجزء السادس، ٢٣\١٢\٢٠٠٨، الرابط: <https://goo.gl/KNVjNu>

^{٥١} ٢٨ سبتمبر ١٩٦١: ليلة الانقلاب على عبد الناصر: غسان الإمام، جريدة الشرق الأوسط، ٢٩\٩\٢٠٠٩، الرابط:

<https://goo.gl/QhEK14>

قرر مجلس الأمن القومي تشكيل مجلس نيابي جديد، وانتخاب رئيس له، ثم انتخاب رئيس للجمهورية ولأجل التمديد لهذه الانتخابات شكلت لجنة مؤلفة من عدد من الضباط، وحددت مهمات هذه اللجنة بإجراء الدراسات ومعرفة وجهات النظر في الانتخابات المزمع إجراؤها.

صدرت التعليمات بشأن الانتخابات حيث أعلنت حكومة مأمون الكزبري موعد الانتخابات التشريعية في اليوم الأول من كانون الأول ١٩٦١، كما حدد اليوم نفسه موعداً للاستفتاء على الدستور المؤقت الجديد.

اجتمع مجلس الأمن القومي وأصدر مرسوماً تشريعياً بإحداث منصب رئيس مجلس الوزراء، ونص المرسوم على قيامه بمهام الرئيس عند غيابه، وسمي الدكتور عزت النص لهذا المنصب الجديد، وكلف بتشكيل الوزارة التي ستتولى عملية الانتخابات ونقل السلطة.

جرت الانتخابات في موعدها المحدد وأظهرت نتائج الاستفتاء على الدستور موافقة ٩٧,٦% من المصوتين عليه، أما نتائج الانتخابات النيابية فقد أسفرت عن فوز ٥٨ نائباً من النواب القدامى الذين سبق لهم الفوز في المجالس النيابية قبل عام الوحدة ١٩٥٨.

شكل المستقلون أغلبية بحصولهم على ٦٢ مقعداً، وحصل حزب الشعب على ٣٣ مقعداً، في حين حصل حزب البعث على ١٥ مقعداً، وحصل الإخوان المسلمون على عشرة مقاعد والعشائر حصلت على سبعة مقاعد ولم تفز أي امرأة بمقعد نيابي.^{٥٢}

موقف الجيش من الانتخابات كان الحياد النسبي، لهذا جاء في بيان قيادته "إن القيادة مهما ادعت من عدم الانحياز، إلا أنها لن تتساهل أمام الأشخاص غير المرغوب فيهم من قبلها".^{٥٣}

وهذا حياد منقوص تجسد عندما أوقف الجيش سامي كيارة وعدداً من الوزراء السابقين، ولم يطلق سراحهم إلا بعد سحبهم لترشيحهم.

كان مجلس الأمن القومي يريد اختيار سعيد الغزي لرئاسة المجلس النيابي، ورشدي الكيخيا لرئاسة الجمهورية، وفي حالة اعتذاره يحل محله الدكتور ناظم القدسي، في حين لم تحدد شخصية معينة لرئاسة

^{٥٢} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ١٦٥.

^{٥٣} المصدر السابق: ص ١٦٦.

الوزارة كما رفض العسكريون أن يتولى الوزارة كل من صبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وخالد العظم.

جرت عملية الاقتراع في المجلس النيابي لانتخاب رئيس المجلس، والذي ترشح له كل من سعيد الغزي ومأمون الكزبري وجمال السيد، وعند فرز الأصوات أعلن عن فوز الدكتور مأمون الكزبري بـ ١١٧ صوتاً ليحتل منصب رئاسة المجلس، في حين حصل سعيد الغزي مرشح الجيش على ١٨ صوتاً فقط.

لقد كانت النتيجة على غير ما كان الجيش يرغب فيه، فانسحب الضباط من الجلسة، دون تقديم التهاني إلى الرئيس المنتخب.

عقدت جلسة نيابية يوم ١٤/١٢/١٩٦١ لانتخاب رئيس الجمهورية، ففاز الدكتور ناظم القدسي المرشح الوحيد بعد تنازل السيد خالد العظم له عن أصواته.

عهد إلى الدكتور معروف الدواليبي بتأليف الوزارة في ٢٠/١٢/١٩٦١ فشكلها، وأعلنت برنامجها في ٨/١٢/١٩٦٢ والذي اشتمل على عدة وعود؛ منها السعي لإطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء القوانين التي تحد من الحريات العامة ولا سيما حرية الصحافة والنشر.

إن استمرار تدخل الضباط في الحياة السياسية، وعدم إلغاء قوانين التأميم التي فرضت في عهد عبد الناصر، كل هذا يضعف من حجة الضباط وعلى رأسهم النحلاوي، الذين قالوا إنهم قاموا بحركتهم ضد الوحدة من أجل تصحيح هذه القضايا.

الانقلاب السابع ٢٨ آذار ١٩٦٢

استيقظت دمشق صباح يوم ٢٨/٣/١٩٦٢ على انتشار وحدات الجيش في شوارعها، والدبابات في الساحات العامة، وحمل البلاغ العسكري الأول الصادر عن قادة الانقلاب رقم ٢٦، معتبرين هذا الانقلاب امتداداً لانقلاب ٢٨ أيلول الذي توقفت بلاغاته عند الرقم ٢٥، وكان قائد الانقلاب الجديد هو نفسه قائد الانقلاب السابق المقدم عبد الكريم النحلاوي.

توالى البلاغات العسكرية في الصدور فأشار البلاغ رقم ٢٧ إلى غلق الحدود والموانئ والمطارات، وأعلن البلاغ ٢٨ حل المجلس النيابي، وقبل البلاغ ٢٩ استقالة رئيس الجمهورية، أمّا البلاغ ٣٠ فقد قبل استقالة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء من مناصبهم.

بموجب البلاغ رقم ٣١ تولت القيادة العسكرية السلطتين التشريعية والتنفيذية، وخول الأمناء العامون بتسيير أمور وزاراتهم، وقادة المناطق العسكرية بالسلطات العسكرية والمدنية في مناطقهم، على أن يخضع لسلطتهم كل الموظفين.

بعد مرور يومين على الانقلاب أعلنت بعض الوحدات العسكرية المتمركزة في حمص وحلب ودير الزور عصياناً مسلحاً، ودعت لانقلاب عسكري مضاد، وشرعت إذاعة حلب في إذاعة بيانات باسم حركة الضباط الأحرار، دعوا فيها إلى إعادة توحيد شطري الجمهورية العربية المتحدة على أسس ثابتة وراسخة، وطلبوا من القاهرة سرعة إرسال المساعدات والإمدادات.

تداعى عدد من الضباط الكبار وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة اللواء الركن نامق كمال، إلى عقد مؤتمر في حمص للمصالحة والمحافظة على وحدة الجيش وأوصى المؤتمر بإعادة تشكيل القيادة العسكرية ومكاتبها، وإعادة الضباط المسرحين من قبل الانفصال، وعددهم ٦٣ ضابطاً، والعفو عن العسكريين الذين اشتركوا في الأحداث الأخيرة من الطرفين، وتسفير القياديين منهم إلى خارج سوريا.

فعلاً غادر سوريا المقدم عبد الكريم النحلاوي وبعض أعوانه، أما قادة الفريق الآخر، وأبرزهم العقيد الركن جاسم علوان والعقيد الركن لؤي الأتاسي، فقد تواروا عن الأنظار.

تم الإفراج عن المحتجزين السياسيين الذين اعتقلوا في ٢٨ آذار/مارس وفي مقدمتهم الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية، وأعضاء الوزارة، وخُوّل الدكتور القدسي صلاحية حل مجلس النواب، والدعوة إلى انتخابات جديدة وتشكيل حكومة جديدة.

تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدكتور بشير العظمة في ١٦/٤/١٩٦٢، وعدلت في ٢٠ حزيران/يونيو من العام نفسه واستمرت حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وأعقبتها وزارة أخرى برئاسة خالد العظم في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ استمرت حتى صبيحة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣.

الانقلاب الثامن ٨ آذار ١٩٦٣

لم يكن لحزب البعث حتى عام ١٩٥٨ أي جهاز تنظيمي حزبي داخل الجيش، فصحيح أن هناك عدداً كبيراً من الضباط البعثيين أو من الضباط المتعاطفين مع البعث لكنهم لا يملكون إطار تنظيمي بالمعنى الحقيقي مرتبط بمباشرة بقيادة الحزب.

كان لرئيس المخابرات السورية قبل الوحدة، عبد الحميد السراج، دور كبير في إطلاع المصريين على تفاصيل المشهد السوري مذهبياً وطائفيًا ومناطقياً، وهذا ما يفسر قيام المصريين بإسناد قيادة المناطق العسكرية السورية إلى الضباط السنة على وجه الخصوص ومن أدلة هذا اعتراض القيادة المصرية على تعيين المقدم جادو عز الدين، وهو درزي، في منصب قائد الجيش الأول السوري، رغم أن عز الدين كان ناصرياً.^{٥٤}

قام المصريون كذلك بنقل أعداد كبيرة من الضباط السوريين المنحدرين من الأقليات، كالعلويين والدروز والإسماعيليين، إلى مصر ورغم أنهم أرادوا بتلك الإجراءات إضعاف كتل الأقليات داخل الجيش السوري، لكنهم أتاحوا بهذا التصرف لضباط الأقليات التجمع والتواصل والالتقاء في القاهرة فكان ميلاد اللجنة العسكرية السورية العليا التي مهدت الطريق لانقلاب ٨ آذار/مارس ١٩٦٣.

اللجنة العسكرية

في سنة ١٩٥٩ تشكلت اللجنة العسكرية من خمسة ضباط ثلاثة منهم علويون، وهم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد. واثنان إسماعيليان، وهما: عبد الكريم الجندي وأحمد المير.^{٥٥}

وسعت اللجنة وصار عدد أعضائها خمسة عشر عضواً، وهم:

- محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعثمان كنعان وسليمان حداد (علويون).

- عبد الكريم الجندي وأحمد المير (إسماعيليان).

^{٥٤} الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة: نيقولاوس فان دام، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الإلكترونية المعتمدة باللغة العربية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

^{٥٥} المصدر السابق: ص ٥٨.

- سليم حاطوم وحمد عبید (درزیان).
- موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي وأحمد سويداني وأمين الحافظ وحسين ملحم ومحمد رباح الطويل (سنيون).

القضاء على النحلاوي

في نيسان ١٩٦٢ عقد مؤتمر حمص الذي شكل بداية تفكيك السيطرة السنية على الجيش، عندما تم الاتفاق على إبعاد المقدم عبد الكريم النحلاوي وكتلته من الضباط (الشوام) وكتلة النحلاوي هذه تعتبر إحدى أقوى المجموعات السنية.

يصف القائد الأعلى للقوات المسلحة حينها اللواء عبد الكريم زهر الدين الفترة اللاحقة لخروج النحلاوي بأنها تميزت بتطهير وحدات الجيش حول دمشق من الضباط الدمشقيين، و"استبدالهم بضباط لا يضمرون لدمشق إلا الحقد والكراهية".^{٥٦}

في مقابل هذا يبرز موقف العقيد جاسم علوان، الذي يروي أن الرئيس أديب الشيشكلي أمره بتفضيل العرب السنة على الأقليات في فصول الكلية العسكرية بجمص، لكن علوان رفض أمر الشيشكلي وكان مدرباً في الفصل الذي ضم ضباطاً علويين أمثال حافظ الأسد وعلي أصلان.^{٥٧}

بعد ٧ أشهر من إبعاده عاد النحلاوي إلى سوريا، وحاول في ١٣/١/١٩٦٣ قيادة تمرد عسكري عبر حركة عصيان في معسكرات الجيش، لكن فشلها أدى إلى تصفية شاملة لبقايا الضباط الدمشقيين في هرم القيادة العسكرية السورية.

الانقلاب

في منتصف شباط/فبراير ١٩٦٣ وضع رجال اللجنة العسكرية لمسانهم الأخيرة على خطة الانقلاب وقبل ٤٨ ساعة من بدء عملية التنفيذ تم الاتفاق على أن يكون صلاح الدين البيطار رئيساً لمجلس الوزراء، وأن تكون

^{٥٦} المصدر السابق: ص ٥٧.

^{٥٧} المصدر السابق: ص ٥٥.

الحكومة مناصفة بين البعثيين والناصرين وتحددت ساعة الصفر يوم ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ لانطلاق التحرك العسكري.^{٥٨}

اشترك في الانقلاب، بالإضافة إلى البعثيين، مجموعة من الضباط الناصريين القوميين وضباط مستقلون وكانت اللافتة التي رفعها الانقلابيون هي إنهاء حكم الانفصال، والعمل على إعادة الوحدة بين مصر وسوريا. عند منتصف نهار ٨ آذار كان قد تم تشكيل القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، وانتخب مجلس لقيادة الثورة يمثل كل الفصائل المشار وتكون من الأسماء التالية:^{٥٩}

١. الفريق الركن لؤي الأتاسي: قائداً عاماً للجيش ورئيساً لمجلس قيادة الثورة.
٢. الفريق الركن محمد الصوفي: وزيراً للدفاع وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٣. اللواء الركن زياد الحريري: رئيساً للأركان العامة وعضواً في مجلس قيادة الثورة. وهو الذي قاد الوحدات المنفذة، ويعتبر القائد العسكري للحركة.
٤. اللواء الركن راشد قطيني: نائباً للقائد العام وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٥. اللواء الركن غسان حداد: مديراً لإدارة شؤون الضباط وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٦. اللواء محمد عمران: آمراً اللواء المدرع في الكسوة وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٧. اللواء صلاح جديد: نائباً لمدير شؤون الضباط وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٨. اللواء فهد الشاعر: قائداً لأحد الألوية، ثم قائداً للجبهة وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
٩. العقيد فواز محارب: قائداً لأحد التشكيلات المقاتلة وعضواً في مجلس قيادة الثورة.
١٠. المقدم موسى الزعبي: قائداً لأحد التشكيلات المقاتلة وعضواً في مجلس قيادة الثورة.

في يوم التاسع من آذار/مارس كانت تشكيلة الحكومة قد اكتملت، وضمت الحكومة:^{٦٠}

^{٥٨} ليل آذار الطويل-١: محمد فاروق الإمام، موقع أورينت نت، ٢٠١٥\٢\٢٨، الرابط: <https://goo.gl/CJmz26>

^{٥٩} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ٢٠٨.

^{٦٠} المصدر السابق: ص ٢١٢.

١. صلاح الدين البيطار: رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢. نهاد القاسم: نائباً للرئيس ووزيراً للعدل.

٣. الدكتور عبد الوهاب حومد: وزيراً للمالية.

٤. الفريق محمد الصوفي: وزيراً للدفاع.

٥. العميد أمين الحافظ: وزيراً للداخلية.

٦. منصور الأطرش: وزيراً للعمل.

٧. الدكتور عبد الحليم سويدان: وزيراً للزراعة.

٨. الدكتور سامي الدروبي: وزيراً للتربية.

٩. عبد الكريم زهور: وزيراً للإفتاء.

١٠. الدكتور جمال أتاسي: وزيراً للإعلام.

١١. درويش علواني: وزيراً للأوقاف.

١٢. هاني الهندي: وزيراً للتخطيط.

١٣. وليد طالب: وزيراً للبلديات.

١٤. جهاد ضاحي: وزيراً للمواصلات.

١٥. سامي صوفان: وزيراً للتموين.

١٦. أحمد أبو صالح: وزيراً للأشغال العامة.

١٧. شبلي العبسي: وزيراً للإصلاح الزراعي.

١٨. الدكتور إبراهيم ماخوس: وزيراً للصحة.

١٩. الدكتور سامي الجندي: وزيراً للثقافة.

٢٠. طالب الضماد: وزيراً للصناعة.

أسماء حكومة البيطار الأولى هي خليط من كل القوى البعثية والناصرية والقومية والوحدوية الاشتراكية، لكن يمكننا ملاحظة أن المؤسسين للجنة العسكرية لم يحتلوا بادئ الأمر واجهة المسرح السياسي. منذ الأيام الأولى للانقلاب ازداد بشكل كبير عدد الضباط من أبناء الأقليات في الجيش السوري على حساب الضباط السنة وهذا مرده إلى قيام أعضاء اللجنة العسكرية على وجه السرعة باستدعاء الكثير من ضباط وصف ضباط تربطهم بهم علاقات عائلية ومناطقية من أجل تعزيز المواقع الجديدة لرجال اللجنة العسكرية الذين أقدموا لاحقاً على إبعاد حلفائهم العكسريين من الناصريين والوحدويين المستقلين ومجدداً كان هؤلاء المبعدون في غالبيتهم من السنة.^{٦١}

منذ الساعات الأولى لنجاح الحركة الانقلابية أعلنت القاهرة تأييدها لها، وهكذا ارتفعت صور الرئيس عبد الناصر، ورفرت أعلام الجمهورية العربية المتحدة في جميع أنحاء البلاد.

القضاء على الناصريين

في ١٤ آذار/مارس جرت محادثات في القاهرة بين مصر وسوريا، ثم انضم العراق إليهما من أجل وضع الأسس لوحدة اتحادية تضم القاهرة وبغداد ودمشق، وفي نهاية المحادثات توصلت الأطراف الثلاثة إلى توقيع ما سُمي "ميثاق القاهرة" في ١٧ نيسان/أبريل.

في أثناء المحادثات الثلاثية في القاهرة وقعت صدامات في سوريا بين الناصريين ورجال الشرطة والجيش، فصدر أمر عسكري بمنع التجول في جميع أنحاء البلاد، وأحدث منصب جديد وهو نائب الحاكم العرفي، وعهد به إلى وزير الداخلية اللواء أمين الحافظ.

كان الناصريون يعدون العدة للانقضاض على البعثيين نتيجة احتكارهم السريع للسلطة لكن البعثيين كانوا على علم بكل تفاصيل خططهم عبر زرع المقدم محمد نيهان بينهم ومن ثم كانت المعلومات كاملة وتفصيلية تصل إلى أعضاء اللجنة العسكرية.^{٦٢}

^{٦١} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٥٨، ٦١.

^{٦٢} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري-كمال خلف الطويل: الموقع العربي للدفاع والتسلح، ٢٥/٩/٢٠١٦، الرابط:

<https://goo.gl/ybXZwF>

في ١٨\٧\١٩٦٣ احتل ما يقرب من ألفين من المسلحين مواقعهم في الحقائق العامة المحيطة بمبنى القيادة العامة للأركان في دمشق، يقودهم اللواء راشد القطيني والعقيد جاسم علوان، وهو زعيم الحركة الناصرية، واللواء محمد الجراح والمقدم أدهم مصطفى والعقيد مروان السباعي.

نتيجة علم البعثيين المسبق وقعت معركة دموية كانت نتيجتها مئات من القتلى وإعداماً فورياً لثمانية عسكريين واثنين عشر مدنياً.

بعد فشل حركة الناصريين احتل الجيش النقاط الاستراتيجية في العاصمة، وبدأت مجموعات الحرس القومي التابعة لحزب البعث بمطاردة الناصريين في كل سوريا.

شكل قمع الحركة بهذا الشكل الدموي سابقة في سوريا منذ الاستقلال لجهة دفاع النظام عن بقائه باستخدام السلاح ليحسب للبعثيين أو للجنة العسكرية على وجه الدقة أنها أول من استن هذه السنة في سوريا.^{٦٣}

ما يدعم حقيقة تحكم اللجنة العسكرية بمقاليذ الأمور وليس حزب البعث أن القيادة القومية للحزب لم تكن تعلم أصلاً بانقلاب الثامن من آذار وهنا يقول صلاح البيطار إنه لم يبلغ أحداً من القيادات المدنية سوى ميشيل عفلق الأمين العام للحزب، وشبلي العبسي أمين سر القيادة القطرية السورية فقط.^{٦٤} اعترض اللواء لؤي الأتاسي على تنفيذ أحكام الإعدام وعمليات القمع الدموية الواسعة التي استهدفت الناصريين، فأقيل من منصبه كقائد للجيش وكرئيس للمجلس الوطني لقيادة الثورة، وحل محله اللواء أمين الحافظ وفقاً لاختيار أعضاء اللجنة العسكرية.

القضاء على الحلفاء

خلال الأشهر الخمسة التالية نجح البعثيون في تصفية وإبعاد خطر كل السياسيين المدنيين والعسكريين والناصريين وأخيراً حلفائهم من الضباط؛ فاللواء زياد الحريري جُرد من جميع مسؤولياته، وأبعد عن الحكم في شهر تموز/يوليو ١٩٦٤ في أثناء رحلته إلى الجزائر، كذلك صُفي أنصاره في الجيش.^{٦٥} ثم إن الصراع بدأ يظهر بين أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم، فلجأ كل واحد منهم لإحاطة نفسه بعسكريين

^{٦٣} ليل آذار الطويل-٢: محمد فاروق الإمام، موقع أورينت نت، ٢٠١٥\٣\٢، الرابط: <https://goo.gl/n2XGPJ>

^{٦٤} أوراق شامية: غسان حداد، مصدر سابق، ص ٢١٠.

^{٦٥} ليل آذار الطويل-٣: محمد فاروق الإمام، موقع أورينت نت، ٢٠١٥\٣\٢، الرابط: <https://goo.gl/BaxDr1>

تربطهم به روابط طائفية أو عشائرية أو مناطقية، الأمر الذي كان له أثر سيئ في بنية القيادة داخل الجيش.^{٦٦}

التسريح في الجيش كان وقتها على قدم وساق وفق أسس طائفية، حيث سرح بشكل خاص الضباط وصف الضباط السنة الذين دعوا للخدمة بعيد انقلاب ٨ آذار/مارس، يضاف إلى هذا تنقلات الضباط حيث تكتل الضباط الموثوقون ذوو الروابط الطائفية حول دمشق، بينما أبعد غير الموثوقين طائفاً لحلب أو اللاذقية أو الجبهة الإسرائيلية السورية.

هذا لا ينفي وجود ضباط سنة في مراكز عليا في دمشق، وهو أمر أتى في سياق الخداع والتمويه الذي مارسه اللجنة العسكرية، فضلاً عن أنه ليس كل ضابط في مركز عال يتمتع بسلطة حقيقية. وهذه التفاصيل تحدث عنها بالمجمل وأكدها الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث في عامي ١٩٦٥-١٩٦٦ الدكتور منيف الرزاز.^{٦٧}

الانقلاب على عفلق

في تشرين الأول ١٩٦٣ عقد المؤتمر القومي السادس في دمشق، وتم تبني المنطلقات النظرية وشهدت كواليس المؤتمر ترتيبات هدفت لإضعاف قبضة ميشيل عفلق تمهيداً للاستغناء عنه لاحقاً، وهذه الترتيبات ما كان لها أن تنجح لولا دعم اللجنة العسكرية.

وجدت اللجنة العسكرية ضالتها في "القطريين"، وهم البعثيون المدنيون المعادون لارتباطات القيادة القومية للحزب خارج سوريا. وتتميز هؤلاء بأن نسبة كبيرة منهم من الأقليات العلوية والإسماعيلية والدرزية.^{٦٨} من رموز القطريين وقتها منير العبد الله وسليمان الخش ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس وغيرهم. إمعاناً في تحدي ميشيل عفلق قامت اللجنة العسكرية بطرد صلاح البيطار من عضوية الحزب فعينه عفلق نائباً لرئيس مجلس الثورة.

^{٦٦} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٦٣.

^{٦٧} المصدر السابق: ص ٦٤-٦٥-٦٧.

^{٦٨} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري-كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

بعد عزل صلاح البيطار من رئاسة الحكومة أضيفت مسؤوليتها إلى أمين الحافظ مع احتفاله برئاسة مجلس الثورة ومنصب القائد العام مع الحاكم العرفي، كما تم تعيين اللواء محمد عمران نائباً لرئيس الوزراء، وتعيين اللواء صلاح جديد رئيساً للأركان العامة.^{٦٩}

انتفاضة حماة

في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٤ قاد مروان حديد، المسؤول عن التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين في ثانوية عثمان الحوراني بمدينة حماة، إضراباً طلابياً تحول إلى عصيان بعد أن شارك فيه الطلاب الناصريون والاشتراكيون، واستمر العصيان ٢٩ يوماً.

دخلت مجموعة من رفاق مروان حديد معه في اعتصام بجامع السلطان الكبير قبل أن تشتبك مع وحدات من الجيش تم إرسالها لإنهاء الاعتصام.

قيادة جماعة الإخوان المسلمين لم تكن تعلم بتحرك مروان حديد، ف اتخذت قراراً ملزماً لأعضائها بعدم التحرك أو مساندة حديد، ف فشل اعتصامه بعد اقتحام الدبابات لجامع السلطان واعتقال مروان حديد وقتل واعتقال مرافقيه.^{٧٠}

بعد إغلاق ملف حماة أعادت اللجنة العسكرية الاستعانة بصلاح البيطار، ليشكل وزارة تحاول تلطيف الأجواء في الشارع كما تم إخراج معظم المعتقلين السياسيين من السجون وسفر إلى القاهرة المحكوم بالإعدام جاسم علوان.

القضاء على محمد عمران

قال اللواء محمد عمران مرة خلال أحد اجتماعات الحزب: إن محمود حمرا، وهو ضابط سني من حماة، لا يستطيع قيادة كتيبته في اللواء سبعين مدرع لأن سبعين بالمئة من صف الضباط في الكتيبة يقودهم علي مصطفى، وهو ضابط علوي.

^{٦٩} المصدر السابق.

^{٧٠} ليل آذار الطويل-٦: محمد فاروق الإمام، موقع أورينت نت، ٢٠١٥/٣/٥، الرابط: <https://goo.gl/T7tUJ4>

هذا كان تصريحاً من ضمن تصريحات علنية طائفية كثيرة لعمران، الذي لم يكن يتورع عن القول على الملأ: إن الفاطمية يجب أن تأخذ دورها.^{٧١}

هذا النفس الطائفي الواضح والذي أثار غضباً كبيراً داخل أوساط الضباط البعثيين السنة أخرج اللجنة العسكرية، فقامت بإبعاده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ لإشاعة أجواء من الطمأنينة في أوساط الضباط السنة.

كان صلاح جديد ومن خلفه حافظ الأسد على رأس الذين أيدوا استبعاد عمران بسبب طائفته العلنية، وهو ضد ما يفضلانه من التستر والتمويه، إضافة إلى الصراع على السلطة مع عمران، وتجاوز الأمر حدود هذا ليصل إلى الخلافات العشائرية بين جديد وعمران.^{٧٢}

في رد فعل منه على ما سبق حاول محمد عمران مراراً تحسين علاقته مع جمال عبد الناصر لكن عبد الناصر في جلسة ضمت أمين الحافظ ومحمد عمران مع آخرين، اتهم عمران بتزعم تنظيم علوي سري ملتحف برداء البعث، يسعى للانفراد بالسلطة، ويستعمل أدوات طائفية في الهيمنة على الجيش ومن ثم البلد.^{٧٣} لإثبات حسن النيات ونفي تهمة عبد الناصر واستغراقاً في الصراع مع جديد، اغتنم محمد عمران فرصة اقتراح رئيس الأركان اللواء صلاح جديد ترفيع الرائد حافظ الأسد إلى رتبة لواء، وتعيينه قائداً لسلاح الجو، للاعتراض على هذا الاقتراح.

ذهب محمد عمران إلى القيادة القومية وقال إن هناك لجنة عسكرية سرية، وإنها تخطط للإطاحة بالقيادة المدنية، وترمي لبناء دولتها المصنوعة على مقاسها الخاص.^{٧٤}

قامت القيادة القومية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بحل القيادة القطرية وهي الواجهة الحزبية للجنة العسكرية، فنتج عن هذا ثورة في قواعد الحزب على القيادة القومية نصرة لقيادتها القطرية، وهذا ليس مستغرباً حيث شهد عام ١٩٦٤ بطوله انضواء كل "القطريين" في الحزب، وتسلمهم الشعب والفروع والمنظمات، فملكوا كامل جسم حزب البعث.

^{٧١} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٦٦، ٧٠.

^{٧٢} المصدر السابق: ص ٧٠، ٧١.

^{٧٣} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٧٤} المصدر السابق.

خسر اللواء عمران الرهان على القيادة القومية، كما خسر قبله الرهان على عبد الناصر، فاضطر إلى تقبل الهزيمة وأصبح سفيراً في إسبانيا.

السؤال هنا: لماذا تخلى الضباط العلويون في الجيش عن عمران؟ والجواب يتمثل في قدرة صلاح جديد على كسب ولاء هؤلاء الضباط عن طريق القول إن عمران يهدد كل مخططات اللجنة العسكرية سواء المتوسطة أو طويلة الأمد.^{٧٥}

اقتحام الجامع الأموي

دخلت اللجنة العسكرية عام ١٩٦٥ بعد التخلص من عمران برفع منسوب اليسارية للمزايدة على كل من عبد الناصر وعفلق ثم البرهان على أنها لا تقل يسارية عن اليسار المفصول وسبق هذا إقالة وزارة صلاح البيطار في تشرين الأول ١٩٦٤.

في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥ اتخذت اللجنة العسكرية قراراً بتأميمات واسعة النطاق شملت القطاعات المالية والصناعية والتجارية فرد تجار دمشق بإضراب واسع تحول إلى ما يشبه اعتصام داخل الجامع الأموي، دعا إليه الشيخ حسن حبنكة الميداني.

اقتحمت المدرعات العسكرية حرم الجامع الأموي وفتكت بالمعتصمين العزل، الذين قتل منهم العشرات وحينها قال وزير الداخلية فهمي العاشوري عبر إذاعة دمشق: "لو وقفت الكعبة في طريقنا لهدمناها".^{٧٦} قام النظام بعدها باعتقالات واسعة شملت كل القيادات السياسية المعارضة، وطالت جميع أفراد الصف الأول في جماعة الإخوان المسلمين، ولم يفرج عنهم إلا بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

القضية الفلسطينية

كانت الورقة الفلسطينية في مفهوم اللجنة العسكرية هي الأربح للتداول في الساحة العربية، بعد التزام جمال عبد الناصر بسياسة الابتعاد عن المواجهة المسلحة مع إسرائيل، والاكتفاء بسياسة دفاعية. مع ظهور التنظيمات الفلسطينية جديدة التشكل وجد اثنان منها هوى عند اللجنة العسكرية: الأول هو

^{٧٥} المصدر السابق.

^{٧٦} الرائد الشهيد سليم حاطوم في ذاكرة الحقيقة: نجيب أبو فخر، موقع كلنا شركاء، ٢٠١٦\٦\٥، الرابط:

<https://goo.gl/WnYHgY>

حركة فتح لأنها كانت خارج النفوذ الناصري، والثاني سوري المنشأ هو جبهة التحرير الفلسطينية، التي أسسها أحمد جبريل الضابط المسرح من الجيش السوري، والوثيق الصلة بالمخابرات العسكرية.^{٧٧}

القضاء على أمين الحافظ والقيادة القومية

بعد نجاح صلاح جديد في التخلص من محمد عمران أتى دور أمين الحافظ الذي كان يتحدث علناً في الاجتماعات الحزبية والعسكرية عن توجه صلاح جديد الطائفي ومحاولته بناء كتلة علوية داخل الجيش مع العلم أن الحافظ هو رئيس اللجنة العسكرية لكنه وفق سير الأحداث كان شكلياً والمحرك الحقيقي هو جديد.

وصل الحال بالضباط البعثيين إلى الانقسام، وتجلّى هذا في المؤتمر العسكري الحزبي في نيسان/أبريل ١٩٦٥، حيث جمع الحافظ كتلة من الضباط السنة تؤيده ضد الضباط العلويين والدروز، وكذلك قام الحافظ عن طريق أنصاره في المخابرات بتعزيد مركزه من خلال زيادة إمداد بعض الوحدات؛ تمهيداً لما كان يراه من المواجهة الحتمية مع أنصار جديد.^{٧٨}

غير أن المعسكر السني الذي حاول الحافظ تحشيدده لم يكن متماسكاً، وكان يغلب على أفراده تبديل الولاء أو الابتعاد عن المواجهة؛ وذلك مرده إلى عدم إيمان هؤلاء، وعدم إدراكهم للواقع الطائفي الذي تحكم به اللجنة العسكرية، ليصبح من أبرز أنصار صلاح جديد رئيس المخابرات العسكرية المقدم أحمد سويداني وهو سني من حوران.

كذلك فإن العلاقات الشخصية والمصالح والارتباطات وحتى الأمزجة كانت تؤدي دوراً في تفتيت جبهة الحافظ؛ فمصطفى طلاس كما يروي الدكتور منيف الرزاز تحول ولاؤه من الحافظ إلى جديد بعد شجار بينه وبين الحافظ في أحد النوادي الليلية، فضلاً عن العلاقة الشخصية التي تربط طلاس بالأسد منذ بدء حياتهما في الكلية العسكرية ١٩٥٣.^{٧٩}

^{٧٧} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٧٨} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٧٤.

^{٧٩} المصدر السابق: ص ٦٨.

ما سبق ذكره من انقلاب القائد العام للقوات المسلحة أمين الحافظ على رئيس أركانه صلاح جديد جاء نتيجة قيام جديد بعرقلة قرارات الحافظ وتمكين أنصاره من شغل مواقع حساسة في الجيش.^{٨٠} يضاف إلى هذا أن أمين الحافظ أصلاً لم يكن ليصبح القائد العام لولا رغبة جديد وأنصاره القاضية بالبقاء خلف ستار سني يجمل موقفهم وهي نفس الرغبة التي أطاحت بعمران لكن المفاجئة أن الحافظ وهو صنيعة جديد عملياً أراد أن يصبح رئيس دولة وقائد جيش بحق لذا كان لابد من إزاحته.

تفجر الموقف بين الرجلين في نيسان/أبريل ١٩٦٥ عندما اقتحم سليم حاطوم منزل صلاح جديد وأشهر عليه مسدسه، مطالباً إياه بتقديم استقالته من هيئة الأركان؛ لأن حاطوم كان يرى جديد مسؤولاً عن عدم إسناد أي مركز عسكري مهم إليه بعد انقلاب ٨ آذار/مارس.

لم يتخذ الحافظ إجراءات تأديبية بحق حاطوم بعد الحادثة لرغبته في كسبه ضد جديد، لكن هذا لم يمنع حاطوم في النهاية من الانضمام لجديد ضده.^{٨١}

أصبح الخلاف أوضح في النصف الثاني من ١٩٦٥، حتى يمكن القول إن أغلب الضباط انقسموا إلى معسكرين: واحد سني وآخر اجتمع فيه العلويون والإسماعيليون والدروز، مع العلم أن معسكر الأقليات كان فيه ضباط سنة مهمين كطلاس وسويداني، كما باتت غالبية أعضاء اللجنة العسكرية تعقد اجتماعاتها دون علم أمين الحافظ ودون علم أنصاره كذلك، وهم موسى الزعبي وحسين ملحوم وصلاح نمور.^{٨٢} انتقل الخلاف من الجيش إلى المؤسسات المدنية الرئيسية لحزب البعث كالذي حدث بين القيادة القطرية الخاضعة لسيطرة جديد وأنصاره والقيادة القومية الخاضعة لسيطرة الحافظ وقدامى البعثيين بقيادة ميشيل عفلق.

قام القطريون باستدعاء مؤتمر قطري استثنائي للانعقاد في شهر آب/أغسطس، وانتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة لم يفز فيها من الخصوم إلا أمين الحافظ، ثم شكلت القيادة الخالصة للقطريين وزارة جديدة برئاسة أحد رموزها وهو يوسف زعين، كما اعتقلت أكرم الحوراني والعديد من أنصاره.^{٨٣} نتائج المؤتمر كانت كارثية على الحافظ فهو عملياً فقد منصب القائد العام بعد أن تولى عضو اللجنة

^{٨٠} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٨١} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٧٣.

^{٨٢} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٨٣} المصدر السابق.

العسكرية حمد عبيد وزارة الدفاع، مع توحيد سلطة وزير الدفاع بصلاحيات القائد العام، كذلك فقد رئاسة الحكومة وحتى منصب رئيس الجمهورية فقدته عملياً، بعدما أحاطته القيادة القطرية باثنين من رموزها في مجلس الرئاسة؛ وهما نور الدين الأتاسي وفايز الجاسم.^{٨٤}

بعدها قام صلاح جديد، من خلال وزير الدفاع حمد عبيد، بنقل قائد اللواء المدرع الخامس العقيد صلاح نمور إلى دمشق، في محاولة لتهشيم أحد أهم عناصر قوة أمين الحافظ العسكرية، لكن نمور رفض الانصياع للقرار فأمر جديد مصطفى طلاس، وهو نائب نمور في اللواء، باختطافه وإرساله مخفوراً إلى دمشق، وهذه هي القشة التي قصمت ظهر بعير أمين الحافظ والقيادة القومية.^{٨٥}

تداعت القيادة القومية لدورة انعقاد مفتوحة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ برئاسة الأمين العام لحزب البعث منيف الرزاز، فقررت حل القيادة القطرية وإقالة الوزارة وحل مجلس النواب المعين، وإعادة تشكيل مجلس الرئاسة.

القرار الأكثر أهمية لأعضاء القيادة القومية بمن فيهم أمين الحافظ هو تعيين محمد عمران وزيراً للدفاع؛ ولهذا سببان أولهما لمحاولة شق صف الضباط العلويين المتكتلين حول صلاح جديد؛ نظراً لوجود أنصار لعمران داخل أوساط هؤلاء الضباط، ما ينتج عنه إضعاف معسكر جديد. والسبب الثاني هو محو الصبغة الطائفية عن تحرك القيادة القومية إن عينت وزيراً سنياً للدفاع، ومن ثم تهدئة خواطر الضباط العلويين. كذلك قررت القيادة القومية إقالة عدد من ضباط اللجنة العسكرية وهم أحمد سويداني وسليم حاطوم وعزت جديد.

محمد عمران كان قد عاد لسوريا في صيف ١٩٦٥، حيث اتصل بأنصاره في الجيش كما اتصل بصلاح البيطار، وفي الوقت ذاته دأب البيطار على تمتين الأواصر مع أمين الحافظ بموافقة من ميشيل عفلق.^{٨٦} لم تسر الأمور على ما يرام بين الحافظ وعمران، فقد عادت علاقتهما للتوتر مع أول أيام عمل عمران الجديد، وهو ما عرقل كثيراً من التنقلات للضباط والتي كانت يمكن أن تخدم معسكرهما، كما اتضح سريعاً أن كتلة عمران داخل الضباط العلويين ضعيفة نسبياً ما مهد المشهد للخسارة القادمة.

^{٨٤} المصدر السابق.^{٨٥} المصدر السابق.^{٨٦} المصدر السابق.

صبيحة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ تحرك اللواء المدرع السبعين في الكسوة بقيادة عزت جديد ومعه كتيبة المغاوير بقيادة سليم حاطوم ليطبقا على أمين الحافظ في بيته، وانتهى الأمر بعد معركة دامية باعتقال الحافظ وجرح أولاده ومقتل كثيرين من عناصر الطرفين، كما دارت في حلب معركة بين المعسكرين حسمها مؤيدو صلاح جديد وعلى رأسهم الرائد ناصر ناصر.^{٨٧}

تم اعتقال عفلق والبيطار وعمران، لكن صلاح جديد فضل بعد حين تيسير هروب عفلق والبيطار تهيئاً من صفتيهما كمؤسسين للحزب، فأكمل عفلق طريقه إلى البرازيل، في حين أعلن البيطار ومعه منصور الأطرش تروؤهما من البعث وانسحابهما منه في بيان أصدره من بيروت، وقبع الحافظ وعمران في السجن لحين الإفراج عن المعتقلين السياسيين يوم ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

من عوامل انتصار صلاح جديد المهمة هي تخاذل حليف الحافظ قائد الشرطة العسكرية حسين ملحم وعدم نصرته إياه،^{٨٨} كذلك أتى نصر معسكر جديد من الدور الحاسم للوحدات المتمركزة حول دمشق، وهي تحت سيطرة العلويين والدروز، في حين أن كل الضباط السنة المؤيدين للحافظ كانوا مع وحداتهم في مناطق بعيدة كدمشق وحماة واللاذقية والجمعة الإسرائيلية السورية.

بعد هذا النصر لمعسكر صلاح جديد تم تسريح الضباط المواليين لمحمد عمران، كذلك تمت تصفيات وتسريحات واسعة لمجموعات كبيرة من الضباط السنة بتهمة تكوينهم كتلاً طائفية وعشائرية داخل الجيش.^{٨٩}

في خضم هذه الأحداث وطوال عام ١٩٦٥ كان الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين أو "كامل أمين ثابت" يمارس نشاطاته الاستخبارية على أكمل وجه، وكانت شقيقته في حي أبو رمانة الدمشقي ملتقى للفاحشة والرديلة لأصدقائه من كبار رجال الحكم العسكريين والمدنيين.^{٩٠}

نظام صلاح جديد هذا لقي قبولاً شديداً عند موسكو التي وصل رئيس وزرائها كوسيجن إلى القاهرة في أيار/مايو ١٩٦٦ ليطلب من عبد الناصر أن يكون ظهير نظام دمشق الجديد. وبعد عودة رئيس الوزراء

^{٨٧} المصدر السابق.^{٨٨} المصدر السابق.^{٨٩} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٨٠، ٨١.^{٩٠} ليل آذار الطويل-٥: محمد فاروق الإمام، موقع أورينت نت، ٢٠١٥\٣\٤، الرابط: <https://goo.gl/gSvmvX>

السوفييتي من القاهرة لبلاده استقبل رئيس الوزراء السوري الجديد يوسف زعين وعقد معه اتفاق بناء سد الفرات .

قامت القيادة القطرية المؤقتة بتطهير الحزب من أتباع عفلق والذين أسمّتهم بالعناصر اليمينية، ثم حاولت عربياً إنشاء تنظيم قومي جديد يدين لها بالولاء، وهذا ما حدث فعلاً فاستطاع صلاح جديد أن يستند إلى تنظيم قومي الامتداد ينفي عنه تهمة الانشقاق عن العفالة.

القضاء على سليم حاطوم

سليم حاطوم كان قائد قوة المغاوير المربطة في حي القابون والحامية لمبنى الإذاعة والتلفزيون القريب من الأركان العامة، ما يعني تمتعه بمنصب عسكري يشكل خطراً داهماً محتملاً على صلاح جديد. حاطوم بعد دوره الحاسم في التخلص من الحافظ واجه تنكراً من صلاح جديد، فلم تتم إعادة انتخابه عضواً في القيادة القطرية المؤقتة في آذار/مارس ١٩٦٦، كذلك لم تتم إعادة انتخاب حمد عبيد، أي إن اثنين من كبار الضباط الدروز اصطفوا مع جديد ضد الحافظ بدأ تهميشهما.

تمت إزاحة عبيد عن وزارة الدفاع وصعد إليها حافظ الأسد في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، حتى قبل إعلان مجلس الوزراء الجديد؛ ما ولد لديه غضباً شديداً استثمره أنصار أمين الحافظ في حلب، فحاول الطرفان القيام بانقلاب ضد النظام لكنه فشل وألقي القبض على حمد عبيد.

هذا الأمر أضعف وضع سليم حاطوم المتشعب بشعور الخديعة التي مارسها عليه جديد. بدأ حاطوم بتشكيل تنظيم عسكري خاص به أغلبته من الضباط الدروز صغار الرتب، كان أبرزهم قائد وحدات الجيش السوري على الجبهة مع إسرائيل المقدم طلال أبو عسلي، كذلك انضم لحاطوم قائد جهاز المخابرات العسكرية مصطفى الحاج علي، كما اتصل حاطوم أيضاً بجماعة الشوفيين وهم مجموعات درزية بعثية تحت قيادة الأمين العام السابق للقيادة القطرية حمود الشوفي.^{٩١}

على جانب آخر تمكن الأمين العام للقيادة القومية المخلوعة منيف الرزاز من تفادي الاعتقال بعد انقلاب ٢٣ شباط/فبراير، واختبأ في دمشق ثم بدأ ببناء تنظيم مدني وعسكري جديد للحزب كان هو على رأس التنظيم المدني، بينما قاد اللواء فهد الشاعر وهو درزي قيادة التنظيم العسكري.

^{٩١} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٨٥، ٨٦، ٨٧.

حاول الرزاز استقطاب المقدم علي مصطفى أحد أهم أنصار اللواء محمد عمران، والمقدم مصطفى كان قد سرح وعين في السلك الدبلوماسي لكنه كان دائم اللقاء بحافظ الأسد.

اللواء الشاعر عارض استقطاب مصطفى لأنه علوي وبالتالي ولاؤه مشكوك فيه كما كان يرى، لكن الرزاز كان يريد بهذا استمالة حافظ الأسد وفصله عن جديد.

عرف حاطوم بتنظيم الشاعر والرزاز، وقام بالاتصال بهما عارضاً التعاون بين التنظيمين للإطاحة بجديد ونظامه فوافق الرزاز على التعاون مع حاطوم الذي سبق وأطاح به.^{٩٢}

انكشف تنظيم الشاعر في آب/أغسطس ١٩٦٦ إثر خيانة أحد أعضائه وهو إسماعيل هلال وتبليغه مدير المخابرات العامة عبد الكريم الجندي فاختماً الشاعر بعد اعتقال العديد من ضباطه وهم في غالبهم دروز وتخلّى عن التعاون العسكري مع حاطوم.^{٩٣}

الاعتقالات في صفوف الضباط الدروز والتي بدأت منذ انقلاب ٢٣ شباط/فبراير أخافت فرع الحزب في السويداء، فأرسلت قيادته في ٧ أيلول/سبتمبر مذكرة لصالح جديد تهدد فيها بتجاهل أية تعليمات تصدر من القيادة القطرية إذا استمرت الاعتقالات في صفوف الضباط الدروز.

قررت القيادة القطرية إرسال لجنة للسويداء تتكون من نور الدين الأتاسي وصالح جديد وجميل شيا، وهو العضو الدرزي الوحيد في القيادة القطرية، فقام سليم حاطوم باعتقال نور الدين الأتاسي وصالح جديد ولم يعتقل جميل شيا.

هدد حافظ الأسد خلال تفاوضه على الهاتف مع حاطوم بقصف مدينة السويداء جواً وبراً إذا لم يتم الإفراج عن المعتقلين فوراً، وهذا ما فعله فعلاً حاطوم وأبو عسلي وفرّا إلى الأردن.^{٩٤}

في تفاصيل ما سبق يظهر دور حافظ الأسد فهو كان على اتصال بالرزاز والشاعر ولم يخفهما، أي إنه كان مستعداً للانقلاب على جديد ثم كيف يقدم حاطوم على اعتقال جديد في السويداء، وهي خطوة أكبر من حجمه العسكري بكثير، دون أن يتلقى دعماً أو تطمينات أو وعود من حافظ الأسد، بناء على علاقته

^{٩٢} المصدر السابق: ص ٨٢، ٨٣، ٨٤.

^{٩٣} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية للبعث السوري - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٩٤} الصراع على السلطة في سوريا: نيقولاوس فان دام، مصدر سابق، ص ٩١، ٩٢، ٩٣.

السابقة مع الشاعر والرزاز؟ وهذا الدور لا ينفيه ما قام به الأسد لتخليص جديد، فهو بهذا ظهر في دور المخلص لصالح جديد فضلاً عن كونها فرصة ذهبية للقضاء على حاطوم نهائياً.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر قال حاطوم إن المجموعة الحاكمة في دمشق تريد إقامة "دولة علوية ذات رسالة خالدة يلمع فيها العميد صلاح جديد ونور الأنوار إبراهيم ماخوس"، ومصطلحا: العميد - نور الأنوار هما مرتبتان علويتان دينيتان.^{٩٥}

عقب إنهاء حاطوم شهد الجيش والحزب حملة تسريح وفصل واسعة النطاق تركّز معظمها في صفوف الضباط الدروز والسنة، وغالباً ما كان يتم ملء الفراغ القيادي في الوحدات العسكرية بضباط علويين، ما ترك أثراً بالغاً على كفاءة الجيش القتالية فدخلت القوات المسلحة عام ٦٧ وهي في أسوأ حالاتها.

التصعيد مع إسرائيل

بدأ صلاح جديد بتصعيد خطاب المواجهة مع إسرائيل في ربيع وصيف ١٩٦٦ عبر تصدي الطيران السوري لغارات الطيران الإسرائيلي على مواقع تحويل روافد نهر الأردن السورية.

في ربيع ١٩٦٦ دخل نظام جديد في صراع مع حركة فتح لمحاولة السيطرة عليها من الداخل، عبر دمج عسكري البعث الفلسطينيين في مراتبها القيادية، الأمر الذي قاومته الحركة.

بعد هذا الصراع مع فتح أصدر المؤتمر القومي في تشرين الأول ١٩٦٦ قراراً بإنشاء منظمته المستقلة للعمل الفدائي الفلسطيني باسم الصاعقة، وتبنى مقولة حرب التحرير الشعبية.

عرض عبد الناصر اتفاق دفاع مشتركاً على نظام جديد في ١٩٦٦\٧\٢٢ لأنه كان قلقاً من قرار التصعيد عند جديد فالوقت غير ملائم له ولا سيما أن لديه ٨ ألوية تقاتل في اليمن.

في سياق التصعيد أدلى وزير الدفاع اللواء حافظ الأسد بتصريح لصحيفة الثورة السورية الرسمية في قال فيه: "إنه لا بد على الأقل من اتخاذ حد أدنى من الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ضربة تأديبية لإسرائيل تردّها إلى

^{٩٥} المصدر السابق: ص ٩٥.

صوابها، وإن مثل هذه الإجراءات ستجعل إسرائيل تركع ذليلة مدحورة، وتعيش جواً من الرعب والخوف يمنعها من أن تفكر ثانية في العدوان".^{٩٦}

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ زار القاهرة رئيس الوزراء يوسف زعين، ومعه وزير الخارجية إبراهيم ماخوس، ورئيس الأركان أحمد سويداني فطالهم عبد الناصر بالتهدئة دون فائدة.

في يوم ١٩٦٧\٤\٧ اخترقت أسراب الطيران الإسرائيلي سماء دمشق، في العيد العشرين للبعث، ناصبة فخاً محكماً للطيران السوري المتصدي، فأسقطت ٦ طائرات منه فوق العاصمة، وعلى مرأى المواطنين ومسمعهم.

سارع عبد الناصر بإرسال قائد القوات الجوية المصرية الفريق أول صدقي محمود إلى دمشق عارضاً تسلم مصر قاعدتين جويتين جنوبي سوريا لتستعملهما في حماية الأجواء السورية، فرفضت دمشق الطلب.

أطلق ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي وإسحق رابين رئيس الأركان تهديداتهما بغزو دمشق يومي ١١ و١٢ أيار/مايو، فهرع عبد الناصر إلى إعلان حالة التأهب القصوى في جيشه، ونقل خمس فرق إلى سيناء تحت عنوان ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا.

خلال تلك الأيام الحاسمة من أواخر أيار رتبت المخابرات السورية عملية تفجير في مدينة الرمثا الأردنية، كرسالة تحذير لنظيرتها الأردنية على ما تدبره من ترتيبات ضد نظام دمشق، مستخدمة جماعة حاطوم الفارة فرد النظام الأردني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق.^{٩٧}

نكسة ٦٧

كانت القيادة السورية على علم تام بأن الجيش عشية نكسة حزيران/يونيو في أسوأ أحواله منذ إعادة تشكيله عام ١٩٥٥.^{٩٨}

في صبيحة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان لدى سوريا قرابة مئة مقاتلة وقاذفة، يطير عليها ما لا يزيد عن ٦٠ طياراً عاملاً، وكانت هذه الطائرات مكشوفة في العراء تنتظر الانقضاض الإسرائيلي.

^{٩٦} سقوط الجولان: خليل مصطفى، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٩٥.

^{٩٧} عرض كتاب قصة اللجنة العسكرية لحزب البعث - كمال خلف الطويل: مصدر سابق.

^{٩٨} سقوط الجولان: خليل مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

المفارقة هي أن هذا الانقضاض لم يبدأ في التاسعة إلا ربع صباحاً كالقاهرة، وإنما ما بعد الثانية عشرة ظهراً أي مع اقتراب الهجوم الجوي الشامل على مصر من الانتهاء، ولذا فلقد كان أمام حافظ الأسد فترة إنذار تزيد على الثلاث ساعات لإبقاء طائراته في السماء كمظلة جوية جاهزة للاشتباك مع المغير، أو تهريبها بالجملة إلى مطارات العراق، أو الانقضاض بها على قواعد الشمال الإسرائيلي الجوية وأهداف استراتيجية أخرى لكن الذي حدث أن الطيران السوري لم يظهر في سماء المعركة أبداً سوى بعض الطلعات المتفرقة.

المدفعية السورية نفذت قصفاً مركزاً طيلة أيام ٦-٧-٨ كما قامت المدفعية المضادة للطائرات بجهد عسكري قوي أسقط وأعطب بعض الطائرات الإسرائيلية.^{٩٩}

الانسحاب من الجبهة

في مساء ٨ حزيران/يونيو بدأت الشائعات تسري بصدور أوامر للانسحاب، وهذا ما حدث فقد انهزم قائد الجيش اللواء أحمد سويداني عن طريق نوى إلى دمشق، كما فرّ قائد الجبهة العقيد أحمد المير على ظهر حمار لأنه لم يكن يجرؤ أن يركب سيارة، فالطيران الإسرائيلي كان يقصف أي مركبة، وبعد عجز الحمار عن متابعة رحلة الهروب أكمل المير هروبه إلى دمشق على قدميه، ولم يصلها إلا وكانت قدماه متورمتين. كذلك كان من أول المنسحبين اللواء سبعين مدرع بقيادة العقيد عزت جديد، وكتائب الدبابات التي يقودها كل من المقدم رثيف علواني والنقيب رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد، كذلك انسحب الضباط البعثيون على اختلاف رتبهم.^{١٠٠}

اتصل عدد من الضباط في الجبهة بوزير الدفاع حافظ الأسد فأخبرهم أنه على علم بالوضع واتخذ الإجراءات اللازمة، لكنهم حاولوا بعد هذا الاتصال بقيادة الجبهة فوجدوها فارغة ليبدأ عقد القيادة والسيطرة الميدانية بالانفراط، فما كان من الضباط الصغار إلا التصرف كل على هواه ليكون الهروب بهذا قد بدأ فعلياً من مساء ٨ حزيران/يونيو واستمر طيلة يوم ٩ وبلغ الذروة يوم ١٠.

كان انسحاباً رهيباً فالجنود يتدافعون ويدوسون بعضهم، وبعضهم الآخر كان يسلم سلاحه للإسرائيليين الذين كانوا ينادونهم عبر المكبرات من الحوامات، لكن هذا لا يمنع أن قلة قليلة ثبتت وقاتلت وقدمت مواقف بطولية، وهؤلاء لم يكونوا من البعثيين.

^{٩٩} المصدر السابق: ص ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩.

^{١٠٠} المصدر السابق: ص ١٠٠، ١٠١.

الانسحابات هذه لم تصدر بصورة صحيحة وفق الطريقة العسكرية، وإنما صدرت شفهاً وبدون ضجيج للقادة الكبار وللضباط البعثيين أن توجهوا إلى دمشق لحضور اجتماعات حزبية.^{١٠١}

في يوم الجمعة ٩ حزيران/يونيو أرسل عبد الناصر برقية للأتاسي يخبره فيها رسمياً بخروج مصر من الحرب مهزومة، وناصحاً إياه بالاستمرار في وقفة دفاعية تبتعد عن الاشتباك التعرضي مع المنتصر الإسرائيلي.

البلاغ ٦٦

في يوم السبت ١٠ حزيران/يونيو أعلن وزير الدفاع حافظ الأسد الساعة ٩,٣٠ البلاغ العسكري رقم ٦٦، ونصه: "إن القوات الإسرائيلية استولت على القنيطرة بعد قتالٍ عنيف دار منذ الصباح الباكر في منطقة القنيطرة ضمن ظروف غير متكافئة، وكان العدو يغطي سماء المعركة بإمكانات لا تملكها غير دولة كبرى، وقد قذف العدو في المعركة بأعداد كبيرة من الدبابات، واستولى على مدينة القنيطرة على الرغم من صمود جنودنا البواسل".

في اليوم نفسه الساعة ١٢,٠٥ ظهراً أصدر وزير الدفاع البلاغ التالي: "إن قتالاً عنيفاً لا يزال يدور داخل مدينة القنيطرة وعلى مشارفها، وإن القوات السورية ما زالت حتى الآن تقاتل داخل المدينة وعلى مشارفها، جنباً إلى جنب مع قوات الجيش الشعبي بكل ضراوة وصمود، بحيث لم يتمكن العدو من السيطرة الكاملة على مدينة القنيطرة".^{١٠٢}

وهذا تناقض كبير ففي الساعة ٩,٣٠ أعلن البلاغ سقوط القنيطرة وبعدها بنحو ثلاث ساعات يعلن بلاغ آخر أن القنيطرة لم تسقط!

كان هذا البيان بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقها الأسد على ما تبقى من مقاومة سورية، فالوقائع تقول إنه برغم الانسحابات الهائلة التي حدثت وهروب القادة وانهايار منظومة القيادة والسيطرة، وبالتالي تمكن القوات الإسرائيلية من اختراق الخطوط الدفاعية الأولى، برغم كل هذا بقيت مقاومات فردية شرسة غير بعثية جعلت من التقدم الإسرائيلي محدوداً وحذراً، ليأتي البيان كالصاعقة ويتسبب في انهيار هذه البقية الباقية.

^{١٠١} المصدر السابق: ص ١٠٢، ١٠٦، ١٦٩.

^{١٠٢} سقوط الجولان: مصدر سابق، ص ١٥٥، ١٥٦.

بعد بيان السقوط غادر دمشق كبار قادة الجيش والحزب وأعضاء الحكومة متوجهين إلى حمص، باعتبار أنهم كانوا يتوقعون سقوط دمشق بيد الإسرائيليين.^{١٠٣}

ينقل وزير الإعلام السوري في وقتها أحمد الزعي عن اللواء أحمد سويداني قوله إنه عندما أذيع البيان ٦٦ كانت أقرب دبابة إسرائيلية تبعد عن القنيطرة أربعة كيلومترات.^{١٠٤}

الاتصالات مع إسرائيل

الأدلة على وجود اتصالات بين النظام في دمشق وإسرائيل وردت في عدة مواضع منها ما كشفه ملازم أول في الجيش وفق الآتي:

يقول الملازم أول إنه استدعي إلى مكتب رئيس الوزراء الدكتور يوسف زعين بتاريخ ٩ حزيران ١٩٦٧ الساعة العاشرة ليلاً، فوجد عدداً من أفراد لجنة الرقابة الدولية في مكتب الزعين، برفقة السفير (..) في دمشق، فكلّف الضابط المذكور بالترجمة بين رئيس الوزارة ومخاطبيه.

قال السفير: إذا لم تسحب القيادة السورية قواتها من الجولان، فإن القوات الإسرائيلية لن ترتضي هدفاً بتوقف زحفها عنده إلا دمشق.

وهنا سأل الزعين: وما هي الحدود التي تريد إسرائيل الوقوف عندها؟

أجاب السفير: هل عندكم خريطة؟

فأبرز الملازم الأول خريطته وهنا وضع السفير عدداً من النقاط التي يجب أن يمر بها خط الحدود الجديد، فوافق الدكتور زعين ووعده السفير بتحقيق ما طلب، وغادر الجميع مكتب رئاسة الوزراء على هذا الأمل.^{١٠٥}

كذلك ذكر رئيس وزراء الأردن الأسبق سعد جمعة أنه في ظهر الخامس من حزيران/يونيو اتصل سفير دولة كبرى في دمشق بمسؤول كبير، ودعاه إلى منزله لأمر عاجل هام وتم الاجتماع في الحال، فنقل السفير للمسؤول السوري نص برقية عاجلة من حكومته، تؤكد أن سلاح الجو الإسرائيلي قد قضى قضاء مبرماً

^{١٠٣} المصدر السابق: ص ١٨٩، ١٩٠.

^{١٠٤} محمد الزعي - الجزء الأول: قناة العربية، برنامج الذاكرة السياسية، ٢٠١٧\٥\٦، الرابط: <https://goo.gl/t76y2e>

^{١٠٥} المصدر السابق: ص ٢٦١.

على سلاح الجو المصري، وأن المعركة بين العرب وإسرائيل قد اتضحت نتائجها منذ الساعة التاسعة من ذلك الصباح، وأن كل مقاومة أرضية ستورث خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات لا مبرر لها، وأن إسرائيل لا تنوي مهاجمة النظام السوري، بعد أن يستتب لها تأديب جمال عبد الناصر وبانتهاء الزعيم المصري تتفتح الآفاق العربية أمام الثورة البعثية من المحيط إلى الخليج، وأن إسرائيل، من قبل ومن بعد، بلد اشتراكي، يعطف على التجربة الاشتراكية البعثية، خاصة البعثية العلوية، ويمكنها أن تتعايش وتتفاعل معها. فعاد الرسول السوري ليبلغ السفير استجابة الحزب والقيادات لمضمون البرقية العاجلة.^{١٠٦}

بعد الهزيمة قال وزير الخارجية إبراهيم ماخوس: إن الهدف من الهجوم الإسرائيلي هو إسقاط النظام التقدمي. كما قال معلق راديو دمشق: الحمد لله لقد استطاعت قواتنا الباسلة حماية مكاسب الثورة أمام الزحف الإسرائيلي، وإن إسرائيل لم تحقق نصراً يذكر ما دام حكام دمشق بخير.^{١٠٧}

إن أوامر الانسحاب والبلاغ ٦٦ وغياب سلاح الطيران وما سبق من تجريف لخبرات الجيش وكفاءاته، فضلاً عن الاتصالات بين تل أبيب ودمشق والتي كان لها أثرها فيما يبدو بأن إسرائيل لم تفتك بالأمرى السوريين، كل ما تقدم يؤكد أن النظام مهد لإسرائيل الاستيلاء على الجولان من خلال هذه الحرب فكيف يأمر النظام قواته الموجودة على الجبهة أصلاً بالانسحاب دون مبرر؟ والمبرر كان حرب ٦٧ لكن هذه الخدمة الجليلة ما كان النظام ليقدمها لإسرائيل دون ثمن طبعاً.

القضاء على صلاح جديد

بعد انقلاب شباط كان صلاح جديد محاطاً بأركان نظامه الأساسيين وهم وزير الدفاع وقائد الطيران حافظ الأسد، ومدير المخابرات العامة عبد الكريم الجندي، ورئيس الأركان العامة أحمد سويداني، وقائد الجبهة أحمد المير.

تجمع أغلب الضباط إما حول جديد أو حول الأسد باعتبارهما أقوى شخصيتين في ذلك الوقت، لكن جديد لم يعد له منصب رسمي في الجيش منذ آب/أغسطس ١٩٦٥ بعد أن تخلى عن رئاسة الأركان ليصبح الأمين العام المساعد للقيادة القطرية. غير أن هذا لم يمنع جديد من كسب ولاء عدد كبير من الضباط عبر مؤيديه في المكتب العسكري الذي يشرف على تنظيم الحزب العسكري، بينما كان الأسد في وضع أفضل من جديد

^{١٠٦} المصدر السابق: ص ٢٦٢.

^{١٠٧} المصدر السابق: ص ٢٦٣.

بحكم كونه وزير الدفاع وله صلة مباشرة مع الضباط، هذا فضلاً عن أن الأسد تولى قيادة القوات الجوية منذ ١٩٦٤ ما سمح له بتعيين الكثير من مؤيديه في مراكز حساسة.

جراء الهزيمة عقدت قيادة الحزب منتصف حزيران اجتماعاً، في مبنى القصر الجمهوري القديم لتقييم نتائج الحرب، وكانت النقاشات حادة ووصلت إلى حد التلاسن ما بين بعض الأعضاء من جهة وبين وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس هيئة الأركان اللواء أحمد سويداني آنذاك من جهة ثانية. أدت المناقشات إلى طرح تغيير قيادة الجيش، في جلسة خاصة شارك فيها جميع أعضاء القيادة، وبرز خلالها ثلاثة اتجاهات اثنان منها يؤيدان استبدال القيادة، في حين دافع الاتجاه الثالث، وأحد أبرز رموزه عبد الكريم الجندي، عن بقاء قيادة الجيش واختتمت الجلسة بالتصويت الذي حُسمت نتيجته لمصلحة بقاء قيادة الجيش بفارق صوت واحد.^{١٠٨}

بقاء حافظ الأسد ساهم في ظهور واضح جداً لتيارين كبيرين يمثل أحدهما الأسد نفسه والآخر يمثله جديد، لتصبح الخلافات بين الرجلين واضحة وعلنية في المؤتمرات القطرية والقومية التي عقدت في دمشق خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨.

قاطع الأسد هذه المؤتمرات وقرر فصل التنظيم العسكري للحزب عن قيادته المدنية المتمثلة بجماعة جديد، وأصدر أوامره بمنع أعضاء القيادة القطرية من زيارة أقسام تنظيم الحزب العسكري، كما نقل الأسد بعضاً من أنصار جديد العسكريين إلى مواقع أقل حساسية، ومنهم المقدم عزت جديد الذي أعفي من قيادة اللواء سبعين مدرع.

في المقابل أحكم صلاح جديد قبضته على تنظيم الحزب المدني فشغل أنصاره أهم المراكز، أي إن تلك الفترة من تاريخ سوريا شهدت سلطة برأسين.

انقلاب شباط ١٩٦٩

بلغ الصراع ذروته في شباط/فبراير ١٩٦٩ حين حاول أنصار جديد ضرب الأسد في معاقله باللاذقية وطرطوس عبر التخلص من أنصاره، فردّ الأسد باعتقال قيادة الحزب في المحافظة وبالسيطرة على مقرات

^{١٠٨} حرب حزيران ١٩٦٧ المقدمات والوقائع: مروان حبش، موقع الحوار الديمقراطي، الرابط: <https://goo.gl/5Ezofk>

الصحف الرئيسية مثل البعث والثورة، فاضطر معسكر جديد إلى تأسيس جريدة الراية في بيروت لتكون الناطق باسمهم.^{١٠٩}

بعد محاولة شبه الانقلاب الفاشلة هذه شدد الأسد قبضته على الجيش، واستقطب مزيداً من الضباط العلويين فدعت القيادة القطرية إلى مؤتمر قطري استثنائي بدمشق في شهر آذار/مارس.

انتحار عبد الكريم الجندي

قبيل انعقاد المؤتمر قام أنصار الأسد بالهجوم على مقر رئيس المخابرات العامة العقيد عبد الكريم الجندي وهو إسماعيلي من أنصار جديد، وهو الذي كان صوت لصالح بقاء الأسد قبل هذا، لينتهي الهجوم باختطاف مساعدي وأنصار العقيد الجندي الذي أقدم على الانتحار جراء هذه الحادثة.^{١١٠} كذلك قبيل هذا المؤتمر قام حافظ الأسد في ١٤ شباط/فبراير بإعفاء رئيس أركان الجيش اللواء أحمد سويداني من منصبه، وهو سني من أنصار صلاح جديد، وتعيين اللواء مصطفى طلاس عوضاً عنه، وكان الأسد أيضاً قد أعفى بعد النكسة المؤيد البارز الآخر لجديد وهو العقيد أحمد المير وهو إسماعيلي. وبهذا يكون أهم مؤيدي صلاح جديد من غير العلويين خارج الخدمة.

أحداث أيلول الأسود

مع تفجر أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م بين الحكومة الأردنية ومقاتلي منظمات فلسطينية منضوية تحت منظمة التحرير، أمر جديد بإرسال رتل من الدبابات السورية لدعم الفلسطينيين في القتال ضد الجيش الأردني، لكن الأسد رفض توفير غطاء جوي للعملية، فدُمرت الدبابات السورية بنيران الطيران الحربي الأردني.^{١١١}

انقلاب ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠

هذا الموقف من الأسد دفع صلاح جديد للدعوة إلى انعقاد المؤتمر القومي الاستثنائي العاشر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

^{١٠٩} صلاح جديد.. الزعيم السوري الصامت: الجزيرة نت، ٢٠١٦\٢\٢٨، الرابط: <https://goo.gl/TkXmLm>

^{١١٠} الصراع على السلطة في سوريا: مصدر سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

^{١١١} صلاح جديد.. الزعيم السوري الصامت: مصدر سابق.

بدا خلال المؤتمر أن الأسد ومصطفى طلاس كانا معزولين تماماً في حين تمتع جديد بتأييد غالبية الحاضرين. أنهى المؤتمر أعماله في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وقرر إعفاء كل من الأسد وطلاس من منصبيهما لكن الأسد كان متوقعاً محتاطاً لهذا فأمر باحتلال مكاتب القسم المدني للحزب واعتقال أبرز قادة الحزب المدنيين، بمن فيهم صلاح جديد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي، ليمسك حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ عملياً بالسلطة بعد التخلص من جميع منافسيه.

بعد هذا التاريخ فقد حزب البعث قوته تدريجياً، ولم يعد له ثقل في إدارة شؤون البلد وتركزت السلطة كلها في يد حافظ الأسد وأتباعه من الضباط، وأبرزهم رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد، وعلي حيدر قائد القوات الخاصة، ومحمد توفيق الجبني قائد الفرقة الأولى، وعلي دوبا رئيس المخابرات العسكرية، وعلي الصالح قائد الدفاع الجوي، وعلي حماد رئيس شؤون الضباط. وجميع هؤلاء علويون، لكن هذا لم يمنع من بعض التعيينات لنفي الطابع الطائفي كاللواء مصطفى طلاس الذي أصبح وزيراً للدفاع، واللواء ناجي جميل قائد سلاح الجو.^{١١٢}

^{١١٢} الصراع على السلطة في سوريا: مصدر سابق، ص ١١٠.

الخاتمة

إذن عبرت سوريا عدة مراحل في السنوات العشرين التي سبقت وصول حافظ الأسد للسلطة، فبدأت بمرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، وكان فيها للنخب التي ناهضت الاستعمار الفرنسي الشرعية الكافية لتسلم مقاليد الحكم. غير أن هذه النخب لم تمتلك الوعي اللازم لإدارة بلد بحجم سوريا، ما مهد الطريق لأجهزة المخابرات الدولية للتدخل عبر مجموعة متهورة طموحة من الضباط، لصناعة مرحلة الانقلابات العسكرية التي افتتحت رسمياً موسم العنف وإراقة الدماء للحصول على الحكم. غير أنها أي الدموية كانت في إطار ضيق وهذا مرده لانتماء الضباط الذين نفذوا الانقلابات الفكري والمجتمعي، كذلك ساهمت وقتها حيوية المجتمع السوري في الحد من سطوة العسكر، إلى أن جاءت بداية الانعطاف الحقيقي والدخول في مرحلة الوحدة مع مصر والتي تزامنت مع اشتداد عود حزب البعث ولجنته العسكرية.

إن الانفصال عن مصر ما كان ليتم لولا مناعة المجتمع السوري ضد الاستبداد وكذلك طبيعة الفرد السوري وقتها، ليطرد المصريون ويتغلغل البعثيون مستعينين بآخرين للوصول في النهاية للحكم، لتدخل سوريا في مرحلة البعث الدموية، ومرحلة العمالة الصريحة المباشرة من أجل البقاء على كرسي الحكم.

لقد عرفت اللجنة العسكرية كيف تلعب على متناقضات الأطراف الأخرى في الساحة، وهذا ليس مرده لذكائها وغباء الآخرين لكنه العقل الطائفي المتحيز المتكفل وعقل الأكثرية المطمئن المتشئت. وهذا ما أدركته القوى الدولية فاستغلته أحسن استغلال لضمان أمن إسرائيل.

هذه السنوات العشرون الحاسمة في تاريخ سوريا الحديث، لجهة تأسيسها لما مرت به البلاد حتى يومنا هذا، يجب قراءتها ملياً هذه الأيام؛ نظراً لدخول سوريا في ترتيب دولي جديد بعد انطلاق الثورة. والقراءة ليست مطلوبة من الكيانات التي أفرزتها الثورة في سنها الست الأول، لكونها استنزفت جميعاً بجهل أو بعلم، فدخلت مع الأسد في طور الاحتضار النهائي، إنما المعني بهذا هي المجتمعات المحلية السورية ونخبها حتى لا تتعرض للخديعة مرة أخرى فتتم سرقة مستقبلها لخمس سنين سنة قادمة.

العبرة الأهم في تلك العشرين أن الحكم لمن سيتصدر القيادة لاحقاً يحتاج رمادية شديدة إيجابية، تصل حد التفاهم بل والتحالف مع القوى العالمية، وليس التترس خلف مبادئ لا غبار عليها إنما لا تباع ولا تشتري في السوق الدولي، التي ستجد حليفاً أو عميلاً لها إن لم تكن أنت كمجتمع ثوري محلي الحليف وليس العميل.